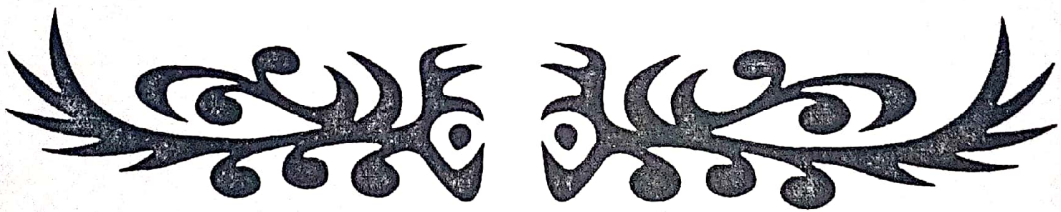


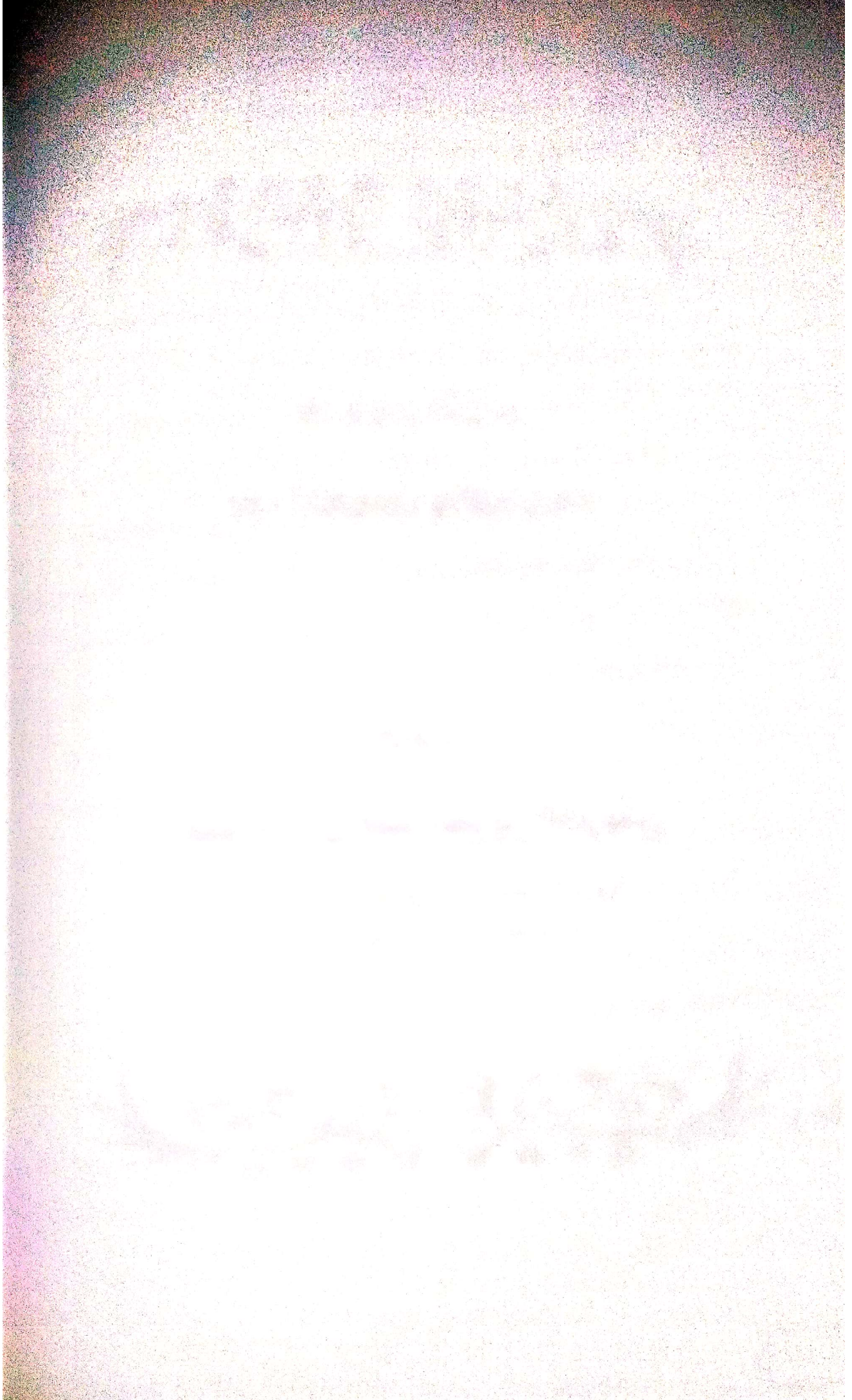
مفهوم الكلام
بين اللغويين والنحويين

دكتور

عبدالله بن عبد العزيز الطريقي

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية
جامعة طيبة بالمدينة المنورة









المقدمة

الحمد لله حمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :



فإن بداية النحو وبابه تبدأ من معرفة الكلمة والكلام ، لأنه هو موضوع علم النحو ، وقد استوقفني كثيراً قول ابن مالك رحمه الله تعالى ((كلامنا لفظ مفيد كاستقم)) وعندما أنعمت النظر في أقوال العلماء والشرح ، واختلافهم الطويل في هذا الشطر وحده رأيت عجباً ، رأيت خلافاً كثيراً وطويلاً في حدّ الكلام لغة واصطلاحاً ، فأحببت أن أقف عليها وأن أختار منها أجمعها وأمنعها ، فكان من ثمرة ذلك أن كتبت هذا البحث وعنوانه :

" مفهوم الكلام بين اللغويين والنحويين " .

وقد بنيت هذا البحث على مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة فتشتمل على سبب اختيار الموضوع وأهميته وخطة البحث فيه .

الفصل الأول : الكلام عند اللغويين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريفه

المبحث الثاني : أنواعه

الفصل الثاني : الكلام عند النحويين

وفيه مباحث :



المبحث الأول : تعريفه

المبحث الثاني : لم سمى الكلام كلاماً

المبحث الثالث : شرط الفائدة والقصد .

المبحث الرابع : هل يشترط في الكلام اتحاد الناطق ؟

المبحث الخامس : أقسام الكلام

المبحث السادس : أقل ما يتألف منه الكلام .

المبحث السابع : الكلمة وإطلاقها على الكلام .

المبحث الثامن : بم يبدأ بتعريف الكلمة أم الكلام ؟

المبحث التاسع : الكلم وعلاقته بالكلام .

المبحث العاشر : القول وعلاقته بالكلام .

المبحث الحادي عشر : الجملة وعلاقتها بالكلام .

الخاتمة : وتشتمل على أبرز نتائج البحث .

ثم أتبع ذلك بالفهارس اللازمة :

أ- فهرس الآيات القرآنية .

ب- فهرس المصادر والمراجع .

ت- فهرس الموضوعات .

وأخيراً أسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم .
اللهم آمين .

الفصل الأول : الكلام عند اللغويين

المبحث الأول : تعريفه

يقول الجوهري ^(١) : (الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير ، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ، لأنه جمع كلمة مثل نبقه ونبق ^(٢) ، ولهذا قال سيبويه ^(٣) : (هذا كلم ، الكلم من العربية) ولم يقل : ما الكلام ؟ ؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف فجاء بما لا يكون إلا جمعاً ، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة) .
وقال ابن فارس ^(٤) : (الكاف واللام والميم أصلان : أحدهما يدل على نطق مفهم والآخر على جراح . فالأول : الكلام ، تقول كلمته أكلمه تكليماً ، وهو كليمي إذا كلمك أو كلمته ، ثم يتسعون فيسمون اللفظة الواحدة المفهمة كلمة ، والقصة كلمة ، والقصيدة بطولها كلمة . . . والأصل الآخر : الكلم وهو الجرح والكلام الجراحات) .
وقال الفيومي ^(٥) : (والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم . . . والكلام في الحقيقة هو المعنى القائم بالنفس ^(٦) ؛ لأنه يقال في نفسي كلام) .
وقال الفيروز أبادي ^(٧) : (الكلام : القول أو ما كان مكتفياً بنفسه) .

(١) الصحاح ٢٠٢٣/٥ .

(٢) ينظر ص ٤٣ .

(٣) الكتاب ١٢/١ .

(٤) مقاييس اللغة ١٣١/٥ ، وينظر تهذيب اللغة ٢٦٤/١٠ ، واللسان ٣٩٢٢/٥ .

(٥) المصباح المنير ص ٢٠٦ .

(٦) ينظر ص ٥ .

(٧) القاموس المحيط ص ١٤٩١ ، وينظر بصائر ذوي التمييز ٣٧٧/٤ ، واللسان ٣٩٢٢/٥ .

وذكر كثير من النحويين تعريف الكلام في اللغة يقول السهيلي (١) (وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تسلك عليه العبارات ، وما يصطلح عليه من الإشارات) .

وقال ابن يعيش (٢) : (واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام ، فذهب قوم (٣) إلى أنه مصدر وفطه كلم جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً ، وأعطى عطاءً ، قالوا : والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول : عجبت من كلامك زيدا ، فإعمالك إياه في " زيد " دليل على أنه مصدر وذهب الأكثرون إلى أنه اسم مصدر (٤) ، وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون " كلم " مضاعف العين مثل " سلم " أو " تكلم " ، فـ " كلم " فعل يأتي مصدره على التفعيل ، و" تكلم " مثل " تفعل " يأتي مصدره على التفعّل فنبت أن الكلام اسم للمصدر ، والمصدر الحقيقي :

التكليم والتسليم ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾

﴿ (٥) ، وقال : ﴿ قَلْبِهِ ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (٦) والكلام والسلام اسم للمصدر يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد مسماه

(١) نتائج الفكر ص ٦١ .

(٢) شرح المفصل ٢٠/١ و ٢١ ، وينظر التذييل والتكميل ٢٣/١ .

(٣) ينظر : البيان في شرح اللمع ص ٣ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢٣/١ .

(٥) النساء : من الآية ١٦٤ .

(٦) الأحزاب : من الآية ٥٦ .



وقد يطلق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس ^(١) قال الشاعر : ^(٢)
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما **جعل اللسان على الفؤاد دليلاً** ^(٣)

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى ، وإذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به ، وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان

وقال ابن معطي ^(٤) : (واختلف في أصل وضعه في اللغة فقال قوم : إنه مصدر بدليل

عمله . . . وقال آخرون هو اسم للمصدر ؛ لامتناع كونه مصدر " كَلَّمَ " أو " تَكَلَّمَ " أو " تكالم " أو " كالم ") .

قال الإسنوي ^(٥) : (والدليل على أنه اسم مصدر أن الفعل الماضي

(١) ينظر التذييل والتكميل ٢٣/١ ، وهو اصطلاح المتكلمين ، ينظر شرح ابن طولون على الألفية ٤٠/١ ، والتصريح ١١٧/١ .

(٢) هذا البيت منسوب للأخطل كما في شرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ ، وشرح الشذور ص ٢٩ . ولم أجده في ديوانه .

(٣) الشاهد فيه : إطلاق الكلام على المعاني القائمة في النفس . والبيت من الشواهد : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩ ، وشرح الألفية للأندلسي ٧٢/١ ، والمطالع السعيدة ٥٧/١ ، والفرائد الجديدة ٣٩/١ ، وحاشية الخضري ١٦/١ ، والكواكب الدرية ٥/١ .

وذكر شارح العقيدة الطحاوية ص ١٤٠ أن الاستدلال بهذا البيت فاسد وأن البيت قد يكون مصنوعاً منسوباً إلى الأخطل ، وأنه ليس في ديوانه ثم قال ص ١٤٠ : (وقيل إنما قال : إن البيان لفي الفؤاد . . وهذا أقرب إلى الصحة) ثم قال ص ١٤٠ : (وأيضاً فمعناه غير صحيح ، إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلماً لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به) قلت : وهذا الرد إنما يتجه على من أراد أن يجعل كلام الله تعالى هو المعنى القائم بالنفس . وهذا هو الذي حمل الشارح على رد الاستدلال : البيت .

(٤) شرح ألفية ابن معطي : ١٩٣/١ .

(٥) الكوكب الدري ص ١٩٤ .

المستعمل من هذه المادة أربعة : أحدها : "كَلَّمَ" ومصدره التكلِيم ...
الثاني : تَكَلَّمَ "ومصدره التكلم بضم اللام ... الثالث : كَالَّمَ "ومصدره
المكالمة وكذا الكلام بكسر الكاف والتخفيف ... الرابع : تَكَلَّمَ
ومصدره تكالماً بضم اللام ، فظهر بذلك أنه ليس مصدرأ بل اسم
مصدر) .

وذكر ابن عصفور ^(١) : (أن الكلام بالنظر إلى اللغة : لفظ مشترك بين
معان كثيرة) ثم ذكر منها : المعاني التي في النفس وما يفهم من حال
الشيء ، والإشارة والخط .

ومما يدل على أن المعنى القائم بالنفس يسمى كلاماً قوله تعالى ^(٢) :
﴿ وَلَيْسَ الْيَمَّهَادُ ﴾ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءً ﴿ ففعل المعاني
التي في النفس قولاً ^(٣) .

(١) شرح الجمل ٨٥/١ .

(٢) المجادلة من الآية : ٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١ . قال الرازي : (٢٦٦/٢٩)
(وإذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله) يعني أنهم يقولون في تحيتك :
السام عليك يا محمد والسام الموت ... ثم ذكر تعالى أنهم يقولون في
أنفسهم : " لولا يعذبنا الله بما نقول " ، يعني أنهم يقولون في أنفسهم : أنه لو
كان رسولا فلم لا يعذبنا الله بهذا الاستخفاف) ، ينظر تفسير البغوي :
٣٠٨/٤ ، والمحرم الوجيز ، ٢٧٧/٥ ، والبحر المحيط ٢٣٤/٨ ، وقال أبو
السعود ٢٩١/٥ : (ويقولون في أنفسهم أي فيما بينهم) ، وعلى ذلك فلا
شاهد فيه .



ونذكر الشلوبين^(١): (أن العرب تسمى الخط كلاماً والإشارة كلاماً ؛ إذ إن كل واحد منهما في معنى الكلام) .

وفصل ابن هشام في هذه المسألة فقال^(٢): (وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور : أحدها : الحدث الذي هو التكليم ، تقول : " أعجبني كلامك زيدا " أي تكليمك إياه ، وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال كما في هذا المثال ، وكقوله^(٣) :

قالوا :

كلامك هنداً وهي مصفية يشفيك قلت : صحيح ذاك لو كانا^(٤)

أي تكليمك هنداً والثاني : ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى " قام زيد " أو " قط عمرو " ونحو ذلك ، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً ، قال الأخطل :

لا يعجبك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٥)

(١) شرح المقدمة الجزولية ١٩٦/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٨

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) الشاهد فيه قوله : كلامك هنداً ، حيث جاء الكلام هنا بمعنى التكليم الذي هو مصدر ؛ ولهذا عمل عمل الفعل . والبيت من شواهد الارتشاف ٢٢٦٥/٥ وشرح شذور الذهب ص ٢٨ وص ٣٨٧ ، والأشموني ٢٨٨/٢ ، والفرائد الجديدة ٣٩/١ ، وحاشية الخضري ١٦/١ .

(٥) سبق تخريجه والكلام عليه ص ٥ .



والثالث: ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً ، أو خطأً ، أو إشارة ، أو ما نطق به لسان الحال ^(١) .

وقال ابن عقيل ^(٢) : (وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير مفيد) .

وقال الإسنوي ^(٣) : (اعلم أن الكلام في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير) ثم ذكر أن ^(٤) (الكلام في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل مفيدة كانت أو غير مفيدة)

وقال الجامي ^(٥) : (الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً) .

وقال الشارح الأندلسي ^(٦) : (اعلم أن الكلام ينطلق في اللغة على جميع ما دل على الكلام النفسي ، فالإشارة كلام ؛ لأنها تدل على ما في النفس ، وكذلك الكتابة ، والكلمات الملفوظ بها أيضاً ، لأنها عبارة عما في النفس ، وهي أقوى الأدلة) .

(١) ينظر : الهمع ٤٢/١

(٢) شرح ابن عقيل : ١٩/١ .

(٣) الكوكب الدرّي ص ١٩٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الفوائد الضيائية : ٧٥/١ .

(٦) شرح الألفية : ٧١ / ١ .



المبحث الثاني : أنواعه

سبق الكلام عن تعريفات الكلام عند أهل اللغة ^(١) ويُستخلص منها أن الكلام لغة هو كل ما أفاد سواء كان بلفظ نحو " قام زيد " أم بغير لفظ ، وهو عدة أنواع تسمى الدوال ^(٢) ؛ لأنها تدل على معنى لكنها بدون لفظ . يقول النحاس ^(٣) : (والأشياء الدالة كثيرة كالخط ، والغد ، والنصب ، والنُبْض ^(٤) ، والقارورة ^(٥) والسحنة ^(٦) وغير ذلك ، ولكن الأقرب من هذه الدلالة إلى الكلام إنما هو اللفظ) .

والدوال هي ما يلي : -

- (١) ينظر ذلك ص ٣ - ٨ .
- (٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١ ، والبيان والتبيين ٥٦/١ والفوائد الضيائية ١٦٦/١ ، والأشْمُونِي ٢٤/١ ، والتصريح ١١٩/١ .
- (٣) شرح المقرب ١١٣/١ .
- (٤) في العين ٤٩/٧ ، (والعرق ينبض نبضاً أي يتحرك) وفي مقاييس اللغة ٣٨١/٥ (النون والباء والضاد أصيل يدل على حركة أو تحريك ، ونبض العرق ينبض ، وتلك حركة) وينظر : اللسان ٤٣٢٥/٦ ، ومختار الصحاح ص ٦٤٣ ، والقاموس المحيط ٨٤٤ .
- (٥) القارورة : حذقة العين ، تشبيهاً بالقارورة من الزجاج لصفاتها . ينظر اللسان ٣٥٨١/٥ ، والقاموس المحيط ص ٥٩٢ .
- (٦) السحنة بفتح الحين وقد تسكن : الهيئة والحال واللون ، ينظر تهذيب اللغة ٣١٩/٤ ، وأساس البلاغة ص ٢٠٥ ، واللسان ١٩٦/٣ ، ومختار الصحاح ص ٢٨٩ ، والقاموس المحيط ١٥٥٤ .

الأول : الخط ^(١)، أي الكتابة ^(٢) وسميت الكتابة كلاماً لقيامها مقام الكلام في إفادة المعنى

ويدل على ذلك قول العرب : القلم أحد اللسانين ^(٣) وكذلك تسميتهم ما بين دفني المصحف كلام الله ^(٤) فهذا يدل على أن الخط ، أي : الكتابة تسمى كلاماً في اللغة ولكنها ليست كلاماً عند النحويين لخلوها من اللفظ وهو النطق .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ ، وشرح الرضي ٢٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١ ، والفوائد الضيائية ١٦٦/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/١ والأشموني ٢٤/١ ، والتصريح ١١٩/١ ، والهمع ٤٢/١ ، والفرائد الجديدة ٣٦/١ .

(٢) الخط : الكتابة ونحوها ما يُخط ، وخط الشيء يخطه خطأ : كتبه بقلم أو غيره ، وخط الكتاب يخطه قال تعالى (ولا تخطه بيمينك) ، وكتاب مخطوط . ينظر : العين ١٣٦/٤ ، وتهذيب اللغة ٥٥٩/٦ ، والصاح ١١٢٣/٣ ، وأساس البلاغة ص ١٦٨ ، واللسان ١١٩٨/٢ ، والمصباح المنير ص ٦٦ والقاموس المحيط ص ٨٥٨ .

(٣) ينظر البيان والتبيين ٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٥/١ ، والتذيل والتكميل ٢٥/١ ، والفرائد الجديدة ٣٦/١ .



الثاني : الإشارة^(١) ، سواء كانت باليد أو بالعين أو بالحاجب أو بالشفة أو بغيرها^(٢) ، فقد تشير بيدك لشخص تطلب منه القعود أو القيام أو السكوت ، فهذه الإشارة تسمى كلاماً عند أهل اللغة ؛ لأنها أفادت ما يفده الكلام لكنها ليست كلاماً عند النحويين لأنها بدون لفظ فهي قائمة بمقام الكلام^(٣)

ومن الإشارة قول الشاعر^(٤) :

إذا كلمتني بالعين الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ ، وابن الناظم ص ٢١ ، وشرح الرضي ٢٢/١ ، والتذيل والتكميل ٢٥/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/١ ، وشرح ابن طولون للألفية ٤١/١ ، والتصريح ١١٩/١ ، والأشْمُونِي ٢٤/١ ، والهمع ٤٢/١ .

(٢) ينظر البيان والتبيين ٥٦/١

(٣) ينظر الفرائد الجديدة ٣٦/١

(٤) لم أعر على قائله .

(٥) الشاهد في البيت أنه جعل الإشارة بالعين كلاماً ومعنى " الفواتر " أي التي فيها فتور وضعف ، ففي العين ١١٤/٨ (وطرف فاتر : فيه فتور وسجؤ وليس بحاد النظر) وفي الصحاح ٧٧٧/٢ : (وطرف فاتر إذا لم يكن حديداً) وفي اللسان ٣٣٤١/٥ : (ضعفت جفونه فانكسر طرفه) وفي القاموس المحيط ٥٣٨ : (فتر : سكن بعد حدة ولان بعد شدة وأفتر : ضعفت جفونه فانكسر طرفه) وهذا البيت من شواهد : شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ ، والتذيل والتكميل ٢٧/١ ، والبحر المحيط ٤٧٢/٢ ، والدر المصون ٤٤١/١ و ١٦٥/٣ ، والمطالع السعيدة ٥٥/١ ، والفرائد الجديدة ٣٦/١ .

ومنه قول الشاعر (١):

أرادت كلاماً فاتت من رقيبها فلم يك إلا وماها بالحواجب (٢)

أي : فلم يك الكلام إلا وماها بالحواجب ، أي إشارتها بها (٣) .

ومنه قول الآخر (٤):

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم

فايقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم (٥)

(١) قيل إنه لبعض بني عقيل كما في معاني القرآن للفراء ٤٠/١ و ٢١/٢ و ١٢٤/٣ ، وهو برواية : فقلنا السلام فاتت من أميرها .

(٢) الشاهد فيه أنه جعل الإشارة بالحواجب كلاماً ومعنى " وماها " أي إشارتها ، وفي تهذيب اللغة ٦٤٤/١٥ : (ومأت إليه أما ومناً . . . الإيماء أن تومئ برأسك أو بيدك كما يومئ المريض برأسه للركوع والسجود ، وقد تقول العرب أوما برأسه أي : قال لا) وفي اللسان ٤٩٢٦/٦ : (وما إليه كـ "وضع " : أشار) وفي المصباح المنير ٢٥٨ : (أومات إليه إيماء : أشرت إليه بحاجب أو يد أو غير ذلك) وينظر الصحاح ٨٢/١ والقاموس المحيط ص ٧١ . والبيت من شواهد : تهذيب اللغة ٦٤٤/١٥ ، واللسان وما ٤٩٢٦/٦ ، وسلم ٢٠٧٧/٣ ، والتذيل والتكميل ٢٥/١ ، والبحر ٤٧٢/٢ .

(٣) ينظر : التذيل والتكميل ٢٥/١ .

(٤) البيتان لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وهما في ديوانه ص ٣٤٥ .

(٥) الشاهد فيهما أن الشاعر أثبت أن للطرف قولاً ، فسمى إشارة العين كلاماً بعد أن نفى الكلام اللفظي بقوله : ولم تتكلم . والمتيم هو الذي استولى عليه الحب فذهب عقله . يقول الزمخشري في أساس البلاغة ص ٦٧ : (تيمت قلبه : علقته) وفي تهذيب اللغة ٣٣٦/٤ : (التيم أن يستعبده الهوى ومنه سمي تيم الله ، وهو ذهاب العقل من الهوى ، وهو رجل متيم) وفي اللسان ٤٦١/١ : (وتيمه الحب إذا استولى عليه) والبيتان من شواهد : =



فقوله " ولم تتكلم " نفي للكلام اللفظي الاصطلاحي لكنه أثبت الكلام اللغوي حين أثبت أن للطرف قولاً فقال : فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً ^(١)، فلا تناقض بين قوله : "أشارت " وقوله " لم تتكلم " ^(٢) ويدخل في الإشارة الغمز والرمز ^(٣) .

أما الغمز فهو إشارة بالعين أو الحاجب أو الجفن ^(٤)، فلو غمزت لمتحدث تريده أن يسكت لكان الغمز كلاماً في اللغة لأنه أفاد ما يفيد الكلام وإن لم يكن بلفظ .

وأما الرمز : فهو تصويت خفي باللسان كالهمس ^(٥) ويكون بتحريك الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة صوت ^(٦) إنما هو إشارة بالشفيتين، ويكون أيضاً إشارة بالعينين والحاجبين والشفيتين والفم ^(٧) قال

= البيان والتبيين ٥٧/١ و ٢١٩ ، والتذليل والتكميل ٢٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١ ، والفراند الجديدة ٣٧/١ .

(١) ينظر : شرح الشذور ص ٣١

(٢) ينظر : التذليل والتكميل ٢٧/١ .

(٣) ينظر : الأشموني ٢٤/١ .

(٤) ينظر : العين ٣٨٤/٤ ، وأساس البلاغة ٤٥٦ ، والصاحح ٨٨٩/٣ ، ولسان العرب ٣٢٩٦/٥ ، والمصباح المنير ١٧٢ ، وتنظر : حاشية الصبان ٢٤/١ .

(٥) ينظر : العين ٣٦٦/٧ ، والصاحح ٨٩٩/٣ ، ولسان العرب ٣٢٩٦/٥ ، والمصباح المنير ص ١٧٢ .

(٦) ينظر : اللسان ٣٢٩٣/٥ ، والمصباح المنير ص ١٧٢ .

(٧) ينظر : الصاحح ٨٨٠/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٠٥/١٣ ، وأساس البلاغة ص ٢٥١ واللسان ١٧٢٧/٣ ، والقاموس المحيط ص ٦٥٩ ، والمصباح المنير ص ٩١ ، وتنظر : حاشية الصبان ٢٤/١ .



تعالى (١): ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ﴾ قال البغوي (٢): " وإذا مروا بهم " .
يعنى مرّ المؤمنون بالكفار : يتغامزون ، والغمز : الإشارة بالجفن
والحاجب أي : يشيرون إليهم بالأعين استهزاءً (٣) فكل ذلك يسمى
كلاماً عند أهل اللغة لأنه مفيد وليس كلاماً في اصطلاح النحويين لخلوه
من اللفظ .

ومن أمثلة الرمز قوله تعالى في قصة زكريا عليه السلام : ﴿ءَايَتُكَ
أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ (٤) فقد ذكر المفسرون أن
الرمز معناه : تحريك الشفتين ، وقد يستعمل في الإيماء بالحاجبين
والعينين والإشارة باليد والرأس ، وكذلك يطلق على الصوت الخفي (٥) .
يقول الطبري (٦): " إلا رمزاً " أي إنما عوقب بذلك لأن الملائكة
شافهته مشافهة بذلك فبشرته بحيي فسأل الآية بعد كلام الملائكة إياه

(١) المطففين من الآية ٨ .

(٢) تفسير البغوي ٥١٦/٤ .

(٣) وينظر : الكشف ٧٢٤/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٥٥/٢٢ ، وتفسير
الرازي ١٠١/٣١ ، وتفسير أبي السعود ٥٠١/٥ ،

(٤) آل عمران من الآية ٤١ .

(٥) ينظر : الكشف ٣٨٩/١ ، والمحزر الوجيز ٤٣٢/١ ، والجامع لأحكام
القرآن ١٢٣/٥ والبحر المحيط ٤٧٢/٢ ، والدر المصون ١٦٦/٣ وتفسير
أبي السعود ٤٧٨/١ .

(٦) تفسير الطبري ٢٦٢/٢ .



فأخذ على لسانه فجعل لا يقدر على الكلام إلا ما أوما أو أشار (ثم قال^(١) :) والرمز يستعمل في لغة العرب بما يلي :

١ - الإيماء بالشففتين .

٢ - الإيماء بالحاجبين والعينين .

٣ - الخفي من الكلام الذي هو مثل الهمس بخفض الصوت (.

وقال القرطبي^(٢) : (في هذه الآية دليل على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام) .

وقال الرازي^(٣) : (أصل الرمز الحركة يقال : ارتمز إذا تحرك ، ومنه قيل للبحر ، "الراموز") ثم قال^(٤) : (فإن قيل : الرمز ليس من جنس الكلام فكيف استثنى منه ؟ قلنا : لما أدى ما هو المقصود من الكلام سمي كلاماً ، ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً . فأما إن حملنا الرمز على الكلام الخفي فإن الإشكال زائل) وقال السمين الحلبى^(٥) : (" إلا رمزا " فيه وجهان : أحدهما أنه استثناء منقطع ؛ لأن الرمز ليس من جنس الكلام إذا الرمز : الإشارة بعين أو حاجب أو نحوهما ... والوجه الثاني : أنه متصل ؛ لأن الكلام لغة يطلق بإزاء معان ، الرمز

(١) المرجع السابق .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٢٣/٥ ، وينظر البحر المحيط ٤٧٢/٢ .

(٣) التفسير الكبير ٤١/٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الدرر المصون ١٦٥/٣ .



والإشارة في جملتها) . فاستثناء الرمز من الكلام ^(١) يدل على دخوله فيه ، إذ الأصل في الاستثناء الاتصال ^(٢) .

الثالث : العقد : وهو عقد أصابع اليد للدلالة على أعداد مخصوصه ^(٣) .

الرابع : النُصَب ^(٤) : كغُرَف بضم النون ، وفتح الصاد وهو جمع نُصْبِه كغُرْفَه . وهي العلامات المنصوبة كالحجر الذي يرفع ليكون علامة يستدل بها وكالسارية المنصوبة لمعرفة علامة الطريق ^(٥) .

الخامس : لسان الحال ^(٦) : وهو ما يفهم من حال الشيء ^(٧) ، فيسمى كلاماً عند أهل اللغة ، ومن شواهد قول نُصَيْب ^(٨) : -

(١) ينظر : شرح الشذور ص ٣٠ .

(٢) ينظر : الفرائد الجديدة ٣٦/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضي ٢٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١ ، والتصريح ١١٩/١ ، والكواكب الدرية ٥/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١ ، وشرح الرضي ١١/١ ، وابن الناظم ص ٢١ ، والفوائد الضيائية ١٦٦/١ ، والتصريح ١١٩/١ ، والكواكب الدرية ٥/١ .

(٥) ينظر : اللسان ٤٤٣٥/٦ ، والمصباح المنير ص ٢٢٢ وتاج العروس ٢٧٥/٤ .

(٦) ينظر التذييل والتكميل ٢٥/١ ، وشرح الشذور ص ٣١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/١ ، والهمع ٤٢/١ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ .

(٨) نُصَيْب بن رباح كما في الشعر والشعراء ٤١١/١ من كلمة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان .



فأجواباً فاثبتوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثبت عليك الحقائق (١)

فنسب الثناء - وهو كلام ؛ فهو ذكر المثنى عليه بالخير - إلى الحقائق ، ومعلوم أن الحقائق لا يمكن أن تنطق لكن حالها وهو الامتلاء بالعطايا ينطق بالثناء عليك . والمعنى : لو سكت هؤلاء عن الثناء عليك لأثبت عليك الحقائق المملوءة بعطاياك وجودك .
وقول الشاعر (٢) :

يا ليتني أوتيت علم الحُكَل علم سليمان كلام النمل (٣)

لأنه يقال : إن سليمان عليه السلام كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام (٤) .

(١) الشاهد قوله : " أثبت عليك الحقائق " فقد نسب الثناء للحقائق ، ولا شك أن الحقائق لا تنطق بلسان المقال ، وإنما كلامها بلسان الحال ، والمراد أن ما في الحقائق من العطايا يحدث عن وجودك وكرمك .
و " عاج " تأتي بمعنى : رجع وبمعنى : أقام ، يقال : عجت بالمكان أعوج ، أي : أقمت به ومررت عليه . ينظر الصحاح ٣٣١/١ ، واللسان ٣١٥٥/٤ ، والبيت من شواهد : الكامل ١٠٦/١ ، والشعر والشعراء ص ٤١١/١ ، والأغاني ٣٣٧/١ ، وأمالى المرتضى ٦١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢ ، واللسان " حدث " ٧٩٧/٢ .

(٢) لرؤبة ، وهو في ديوانه ص ١٣١ .

(٣) " الحُكَل " بالضم : العجم من الطيور والبهائم ، وما لا يسمع له صور كالذر والنمل ونحوهما ، وفي لسانه حُكَلَة أي : عجمة لا يبين صاحبها الكلام . ينظر : أساس البلاغة ص ١٣٧ ، والصحاح ١٦٧٢/٤ ، وجمهرة اللغة ١٨٤/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٠/٤ ، واللسان ٩٥١/٢ ، والقاموس المحيط ١٢٧٤ ، والبيتان من شواهد : الخصائص ٢٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ ، والبحر المحيط ٥٨/٧ ، والصحاح حكل ١٦٧٢/٤ ، واللسان ٩٥١/٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ .



قال ابن جنى (١): (يريد قول الله عز وجل (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَكْنِيهَا
النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ قال البغوي (٢): " قَالَتْ نَمْلَةٌ يَكْنِيهَا
النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ" ولم تقل : " ادخلن " ، لأنه لما جعل لها
قولا كالآدميين خوطبوا بخطاب الآدميين) .

وقال أبو حيان (٣): (والظاهر صدور القول من النملة وفهم سليمان
كلامها كما فهم منطق الطير ، قال مقاتل : من ثلاثة أميال ، وقال
الضحاك : بلغته الريح كلامها ، وقال ابن بحر : نطقت بالصوت معجزة
لسليمان ككلام الضب والذراع للرسول ، وقيل فهمه إلهاماً من الله كما
فهمه جنس النمل لا إنه سمع قولاً (٤) .
ومنه قول زهير (٥):

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة السراج فانتلم (٦)

- (١) الخصائص ٢٢/١ .
- (٢) النمل من الآية ١٨ .
- (٣) تفسير البغوي ٤١١/٣ ، وينظر : تفسير النسفي ٥٩٧/٢ .
- (٤) البحر المحيط ٥٨/٧ .
- (٥) وينظر الكشف ٣٦٠/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢٠/١٦ والدر
المصون ٥٨٣/٨ ، و٥٨٤ ، وتفسير أبي السعود ٢٥١/٤ .
- (٦) لزهير بن أبي سلمى ، في ديوانه ص ٤ .
- (٧) " الدمنة " أثار الناس وما سوّدوا ، والجمع ، دِمَن . ينظر : الصحاح
٢١١٤/٥ ، واللسان ، ١٤٢٧/٢ ، والمصباح المنير ص ٧٦ ، والقاموس
المحيط ١٥٤٤ ، والحومانة : المكان الغليظ المنقاد . ينظر تهذيب اللغة
٢٧٧/٥ ، واللسان ١٠٦١/١ ، والقاموس المحيط ١٤١٩ ، والمتنلم بفتح =



أي : ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول ، ولو كان لها أثر يستبان لكان ما تبين من أثرها كلاماً لها ^(١) ومما يدل على أن ما يفهم من حال الشيء يسمى كلاماً قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ﴾ ^(٢) . قال ابن عطية ^(٣) : (وقوله " طائعين " لما كانت ممن يقول وهي حالة عقل جرى الضمير في " طائعين " ذلك المجري ، وهذا كقوله : (رأيتهم لي ساجدين) ونحوه . واختلف الناس في هذه المقالة من السماء والأرض فقالت فرقة : نطقت حقيقة ، وجعل الله تعالى لها حياة وإدراكاً يقتضي نطقها ، وقالت فرقة : هذا مجاز ، وإنما المعنى أنها ظهر منها من اختيار الطاعة والخضوع والتذلل ما هو بمنزلة القول " أتينا طائعين " والقول الأول أحسن ؛ لأنه لا شيء يدفعه وإنما العبرة به أتم والقدرة فيه أظهر ^(٤) .

وقوله تعالى أيضاً : ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ ^(٥) فأضاف القول إلى جهنم ^(٦) .

= اللام اسم موضع من الثلم وهو ثلم الوادي وذلك إذا انثلم جرفه . ينظر : تهذيب اللغة ٩٢/٥ ، واللسان ٥٠٢/١ ، والقاموس المحيط ١٤٠٢ . والبيت من شواهد : شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١ والفرائد الجديدة ٣٧/١ .

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١

(٢) فصلت من الآية ١١ .

(٣) المحرر الوجيز ٧/٥ .

(٤) وينظر : تفسير الطبري ٥١٦/٦ ، والكشاف ١٩٤/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/١٨ ، وتفسير النسفي ٢٢٩/٣ ، والبحر المحيط ٤٦٦/٧ ، وتفسير أبي السعود ٣٥/٥ .

(٥) ق الآية ٣٠ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١ .

قال ابن عطية (١): (واختلف الناس أيضاً في قول جهنم هل هو حقيقة أو مجاز ؟ أي : حالها حال من لو نطق لقال كذا وكذا) ثم قال : (والذي يترجح من قول جهنم : هل من مزيد . أنها حقيقة ، وأنها قالت ذلك) . وقال القرطبي (٢) : (وقيل ليس ثم قول وإنما هو على طريق المثل ، أي أنها فيما يظهر

من حالها بمنزلة الناطقة بذلك . . . وقيل ينطق الله النار حتى تقول هذا كما تنطق الجوارح ، وهذا أصح) (٣) .
ومنه قول الشاعر (٤):

امتلا الحوض وقال : قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني (٥)

-
- (١) المحرر الوجيز ١٦٥/٥
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤٥١/١٩ .
(٣) وينظر : تفسير الطبري ٦٥/٧ ، وتفسير البغوي ٢٢٤/٤ ، وتفسير النسفي ٢٦٧/٣ ، والبحر المحيط ١٢٦/٨
(٤) لم أعثر على قائلهما .
(٥) " قطني " بمعنى : حسبي ، أو اسم فعل بمعنى : يكفينني . ينظر : الصحاح ١١٥٣/٣ ، والمصباح المنير ص ١٩٤ ، واللسان ٣٦٧٣/٥ ، والقاموس المحيط ٨٨٢ .

أراد أن الحوض لما امتلأ فلم يتبق فيه سعة لزيادة عبّر عنه بأنه قال : قطني ، فأطلق القول على ما ليس بلفظ ، وهو ما تشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة .

والبيتان من شواهد : الكامل ٦١٥ ، والخصائص ٢٣/١ واللامات للزجاجي ١٥٢ ، ومجالس ثعلب ١٨٩ ، والإنصاف ١٣٠/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٩٧/١٨ ، والتبيين ص ١١٦ . وشرح المفصل ١٣١/٢ و ١٢٥/٣ ، والأمالى الشجرية ٥١/٢ و ٣٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ =



فأضاف القول إلى الحوض (١)

فهذه الدوال : الخط والإشارة والعقد والنصب ولسان الحال تسمى كلاماً عند أهل اللغة لأنها تفيد ما يفيد الكلام ، ولكنها ليست كلاماً عند النحويين لخلوها من اللفظ وهو النطق ، فهذه الدوال تشارك الكلام الاصطلاحي في إفادة المعنى ، ولكنها تختلف عنه في أنها خالية من اللفظ .

= وشرح المقرب ١/ ١٢٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١٣٥ ، والعيني ١/ ٣٦١ ،
والخزانة ١/ ٣٦١ .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧ .



الفصل الثاني : الكلام عند النحويين

المبحث الأول : تعريفه

عرّف الكلام بتعريفات كثيرة ، واختلف كثيراً في محترزاته ، وما يدخل فيه وما يخرج عن حدّه .

واختصر هذا الخلاف الكثير ، واعتذر له السلسلي بقوله ^(١) : (قال ^(٢)) رحمه الله :

" باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به " إنما لم يذكر الحدّ لأنّه عسير) .

وسأورد هنا كثيراً من تعريفات النحويين للكلام أولها إشارة سيبويه ، فقد صرّح في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ^(٣) فمن ذلك قوله ^(٤) : (وأعلم أنّ قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت زيد منطلق) .

قال ابن مالك بعد أن ذكر كلام سيبويه ^(٥) : (عنى بالكلام الجمل وبما قول المفردات) .

وعرّفه الحريري فقال ^(٦) :

(١) شفاء العليل ٩٥/١ .

(٢) يعني ابن مالك رحمه الله .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٥/١ ، والتذيل والتكميل ٢٦/١ .

(٤) الكتاب ١٢٢/١ .

(٥) شرح التسهيل ٥/١ .

(٦) شرح ملحّة الإعراب ص ٦٢ .

نحو سعى زيد وعمرو متبوع

الكلام : عبارة عما يحسن السكوت عليه ، وتتم الفائدة به (.
وقال الشريف عمر الكوفي ^(١) : (اعلم أن الكلام مصدر لـ " كلمت " تقول : كلمته تكليماً وكلاماً ، كما تقول : سلمت عليه تسليماً وسلاماً ، والكلام عند النحويين ما

كان مفيداً ، فإذا تعرّى من الفائدة لم يكن عندهم كلاماً) .
وقال الأتباري معرّفاً الكلام ^(٢) : (فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه) .
وفصل ابن حيدرة اليميني في تعريفه فقال ^(٣) : (أما ما الكلام ؟ فهو المسموع المفيد نحو قولك : " قام زيد " ، و " قم يا زيد " و " لا تقعد يا عمرو " و " ليتك تقوم " ، و " ما اسمك يا فتى ؟ " ، وإنما شرطنا أن يكون مسموعاً مفيداً احترازاً من مسموع غير مفيد ، كأصوات البهائم ، وزجر الطير ، وصدى الجبال ونحو ذلك ، ومن مفيد غير مسموع كالإشارات والوساوس والخطرات ؛ ذلك وشبهه لا يسمّى كلاماً) .
وعرفه ابن خروف الإشبيلي فقال ^(٤) : (الكلام : مفيد الكلم ، والكلم جمع كلمة ، فالكلام : هو الألفاظ المفيدة بالتركيب وأقلّه لفظتان نحو " زيد قائم " و " قام زيد ") .

(١) البيان في شرح اللمع ص ٣ ، وينظر شرح الرضى ٢١/١ ، والتعليقة لابن النحاس ١٠٩/١

(٢) أسرار العربية ص ٣

(٣) كشف الشكل ص ١٣١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢٥٣/١ .



ونذكر أبو البقاء العكبري ^(١): أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة نحو "زيد منطلق" ثم قال ^(٢): (فأما اللفظة المفردة نحو "زيد" وخذه و "من" ونحو ذلك فلا يسمى كلاماً، بل كلمة، هذا قول الجمهور، وذهبت شاذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقاً حقيقياً).

أما الزمخشري فقد عرفه بقوله ^(٣): (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وبين ابن يعيش تعريف الزمخشري فقال ^(٤): (اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة ^(٥) نحو "زيد أخوك" و"قام بكر" وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى).

وأوضح ابن الحاجب قول الزمخشري (أسندت إحداهما إلى الأخرى) فقال ^(٦): (يريد بالإسناد اسناداً له إفادة وهو أن يحكم بشيء على شيء، يقصد بذلك إفادة السامع) وقال ابن مالك ^(٧): (الإسناد عبارة عن تعليق خبر عنه، أو طلب بمطلوب منه) قال أبو حيان ^(٨): (وقال

(١) التبيين ص ١١٣

(٢) المرجع السابق ص ١١٣

(٣) المفصل ص ١٥، وينظر الكناش ١١٥/١.

(٤) شرح المفصل ص ٢٠/١.

(٥) ينظر ص ٥١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٦١/١.

(٧) شرح التسهيل ٩/١.

(٨) التذييل والتكميل ٣٢/١.

بعض أصحابنا : الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة ، أو يكون أصله ذلك . واختصر ابن الحاجب تعريف الكلام فقال ^(١) : (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يأتي ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم) .

كما اختصر الجزولي تعريف الكلام قائلاً ^(٢) : (الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع) وأوضح الشلوبين هذا التعريف فذكر أن : لفظ " إعلام بجنس الكلام ما هو ؟ وأنه من جنس الألفاظ لا من جنس غيرها ، فهو احتراز من الخط والإشارة ونحوهما ، فليست كلاماً وإن أفادت ، لأنها ليست بلفظ ، ثم ذكر أن قوله : " مفيد " بعد قوله : " مركب " احترازاً من المركب غير المفيد نحو : " إن قام زيد " ^(٣) ونبيه أيضاً على أن قوله : " بالوضع " معناه : بوضع المتكلم له للإفادة ، احترازاً من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم ويمكن أن يستفاد منها فائدة وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك ^(٤) .

وذكر ابن عصفور أن اللفظ المركب قد يكون غير مفيد فقال ^(٥) : (يقال : تكلم وإن لم

(١) الكافية ص ٥٩ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦١/١ .

(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية ١٩٧/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ١٩٧/١ .

(٤) المرجع السابق ١٩٩/١ ، وينظر شرح الجمل ٨٧/١ ، والتعليقة لابن النحاس ١١٣/١ .

(٥) شرح الجمل ٨٧/١ .



يفد) وذكر أيضا أن اللفظ المركب قد يكون مفيداً لكن بغير الوضع فقال
(١) : (يقال

تكلم ساهياً ونالماً ، معلوم أن الساهي والنال لم يضعوا لفظهما للإفادة
ولا قصداها)

وبين الرضي معنى " اللفظ " في تعريف النحويين الكلام فقال (٢) :
(واللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد
به هنا ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما يقل : " الدينار
ضرب الأمير " ، أي مضروبه) .

وقال ابن النحاس (٣) : (اللفظ أصله الرمي ، مصدر لفظت الشيء لفظاً
أي : رمته رمياً ، ومنه لفظت النواة أي : رميتها ، فسُمي اللفظ لفظاً
لأن الهواء مرمى إلى المخارج التي عندها يسمع جرس الحرف ، فحينئذ
الحرف - لفظ بمعنى الملفوظ به) .

وقد عرف ابن عصفور الكلام فقال (٤) (الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب
وجوداً أو تقديراً (٥) ، المفيد بالوضع) .

(١) المرجع السابق ٨٧/١

(٢) شرح الرضي ٢٠/١ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطي ١٩١/١
والتصريح ١١٨/١ .

(٣) التعليقة لابن النحاس ١١١/١ .

(٤) المقرب ص ٦٧

(٥) وجوداً مثل " قام زيد " ، وتقديراً مثل : " زيداً " تريد " اضرب زيداً
" فهو مركب في التقدير ، ينظر المقرب ص ٦٧ حاشية ٥ و ٦ .

أما ابن مالك فقد عرف الكلام في التسهيل بقوله^(١) : (والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته) وشرح هذا التعريف في شرح التسهيل فقال^(٢) : (فقولني : ما تضمن إعلام بالجنس الذي منه الكلام ، وأنه ليس خطأ ولا رمزاً ولا نحو ذلك ، ، واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو : السماء فوق الأرض ، وتكلم أمس ، واحترز بمقصود من حديث النائم ، ، ومحاكات بعض الطيور الكلام ، واحترز بأن قيل : مقصود لذاته " من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها ، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغير ، فليس كلاماً بل هو جزء كلام وذلك نحو : "قاموا" من قولك : رأيت الذين قاموا وقمت حين قاموا) .
وعرفه في الكافية الشافية بقوله^(٣) :

قول مفيد : طلباً أو خبراً هو الكلام كـ : " استمع " و " سترى "

ثم شرحه فقال^(٤) : (الكلام عن النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد ، والمراد بالمفيد : ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه) وبين أن " استمع " كلام طلبي مركب من كلمتين : الأولى ملفوظ بها وهي " استمع " والثانية منوية وهي " أنت " . و " سترى " كلام خبري مركب من ثلاث كلمات : إحداها : السين وهي بمعنى سوف في تخلص الاستقبال من

(١) التسهيل ص ٣ .

(٢) شرح التسهيل ٧/١ و ٨ ، وينظر التذليل والتكميل ١٩/١ و ٢٠ ، وتعليق الفرائد ٧٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٥٧

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٥٧



الحال ، والثانية : " ترى " وهي فعل مضارع ، والثالثة : ضمير
المخاطب المؤكد بـ " أنت " حين يقصد توكيده (١) .
وعرفه في ألفتيه فقال :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

ولابد لنا عند هذا الشطر من وقفات هامة :

الوقف الأولى : قوله : " كلامنا "

أي : تعريف الكلام عندنا نحن النحويين ، وفي ذلك دلالة على
أمرين^(٢) :

الأول : أنه أسند الكلام إلى نفسه عندما قال " كلامنا " ومعلوم أن ابن
مالك من أئمة النحو ومجتهدي النحاة ، فإذا قال : " كلامنا " فالمراد
تعريف الكلام عندنا نحن النحويين .

الثاني : أن هذا التعريف هو التعريف الاصطلاحي وأن هناك تعريفاً آخر
هو : الكلام عند اللغويين وقد مرّ ذكره^(٣) .

الوقف الثانية : أين تعريف الكلام في هذا الشطر ؟ هل هو قوله : " لفظ
مفيد " أم " لفظ مفيد كاستقم " وما الفرق ؟ .

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٥٨ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٣/١ ، وشرح ابن

طولون على الألفية ٤٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٣/١ .

(٣) ينظر ص ٣ .



الجواب على ذلك أنه قد اختلف الشراح^(١) في ذلك فمنهم من قال :
تعريف الكلام قوله : " لفظ مفيد " فتكون " استقم " مجرد مثال للفظ
المفيد بعد تمام التعريف ، وهذا القول فيه ضعف ؛ لأن " استقم " لو
كانت مجرد مثال لكان التعريف : " الكلام لفظ مفيد " فهل يكفي في
تعريف الكلام أن يقال : هو اللفظ المفيد ؟ الجواب : لا ؛ لأنه حينئذ
تعريف قاصر ؛ فإن قولك : " كتاب " " فرس " " مصباح " " غلام زيد " ،
كلها يصدق عليها أنها لفظ مفيد ، فهل تعد كلاماً ؟ الجواب : لا ؛ لأن
هذه الفائدة ناقصة قاصرة لا يحسن السكوت عليها ؛ لأنه قد سقط منها
ركن مهم في الحد والتعريف وهو : التركيب من كلمتين فأكثر ، وهذا
التركيب هو الذي عبر عنه المصنف بقوله : " كاستقم " فهذه الجملة
مركبة من الفعل " استقم " والفاعل هو الضمير المستتر تقديره أنت .
وعلى ذلك فلا بد أن يكون الكلام مركباً تركيباً اسنادياً كتركيب " استقم "
فالمصنف عندما قال : لفظ مفيد كاستقم ، كأنه قال : لفظ مفيد فائدة
يحسن السكوت عليها كالفائدة التي في تركيب استقم أو كأنه قال : لفظ
مفيد مركب والدليل على أن تعريف الكلام بأنه : اللفظ المفيد . ف
ناقص أن النحويين لم يكتفوا بذلك بل قالوا : الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة يحسن السكوت عليها^(٢) ، فقولهم : فائدة يحسن السكوت عليها
يستلزم أن يكون مركباً ، وهو مقصود المصنف بقوله : كاستقم .

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ،
والتصريح ١٢١/١ ، وشرح الأشموني ٢٤/١ و ٢٥ ، وشرح ابن طولون
للألفية ٤٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٥/١ ، وحاشية الخضري ١٣/١ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩/١ ، والأشموني ٢٤/١ .

وعلى ذلك تكون استقيم جزءاً مهماً في الحد . وهذا هو الذي مضى عليه القسم الثاني من الشراح .

الوقف الثالثة : هل يكفي في التعريف أن يقال : الكلام لفظ مركب ؟
الجواب : لا ، لأن التركيب لا يستلزم الفائدة كالمركب الإضافي نحو " غلام زيد " والمركب المزجي مثل " بعلمك " والمركب التقديدي^(١) نحو : " حيوان ناطق " والمركب

الإسنادي المتوقف على غيره نحو " إن قام زيد " والمركب الاسنادي المسمى به نحو : " يرق نحره " و " شاب قرناها " فكل ذلك يسمى كلاماً وإن كان لفظاً مركباً لعدم تحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها .
الوقف الرابعة : في قوله " كاستقم " جملة من الفوائد^(٢) :

١- أن الفائدة التامة التي يحسن السكوت عليها شرط للكلام عند النحويين .

٢- أن الكلام المفيد لابد أن يتركب من كلمتين فأكثر .

٣- التنبيه على أن أحد جزأي المركب قد يكون مقدراً لا ملفوظاً به

كـ " استقم " فالفعل ظاهراً . الفاعل مقدر تقديره " أنت " .

وعرّف ابن معطي الكلام بقوله^(٣) :

(اللفظ إن يفد هو الكلام)

نحو مضى القوم وهم كرام

(١) المركب التقديدي : أن يكون الثاني قيداً للأول كالحيوان الناطق . ينظر

: التعريفات ص ٢١٠ .

(٢) ينظر : شرح الألفية للأندلسي ٧٦/١ ، وحاشية الصبان ٢٦/١

(٣) شرح ألفيته ١٩١/١ .



وعرفه في الفصول الخمسون بقوله ^(١): (فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع كقولك " زيد أخوك " و " قام زيد ") .

وعرفه ابن هشام في أوضح المسالك بأنه ^(٢) (عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والفائدة)

وعرفه في القطر ^(٣) بقوله : (والكلام لفظ مفيد) وعرفه في شرح الشذور بأنه ^(٤): (قول مفيد مقصود) .

أما ابن عقيل فقد عرفه بقوله ^(٥) : (الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ

المفيد فائدة يحسن السكوت عليها) .

وقال ابن النحاس ^(٦) : (وهو مأخوذ من خطر الكلام وهو الجرح ، لأنه إن كان حسناً أثر في النفس سروراً وإن كان قبيحاً أثر فيها حزناً) .

وذكر الرضي أن هذا الاشتقاق بعيد فقال ^(٧) : (وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرها في النفس وهو اشتقاق بعيد) .

(١) الفصول الخمسون ص ١٤٩ ، وينظر : البسيط في شرح الجمل ١٥٨/١ .

(٢) أوضح المسالك ١١/١ ، وينظر : التصريح ١١٧/١ .

(٣) قطر الندى وبلّ الصدى ٣٠/١ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٨ ، وينظر المغني ص ٤٩٠ .

(٥) شرح ابن عقيل ١٩/١ .

(٦) التعليقة لابن النحاس ١١١/١ ، وينظر شرح ألفيه ابن معطي ١٩٢٠/١ .

(٧) شرح الرضي ١٩/١ .

المبحث الثاني : لِمَ سُمِيَ الكلام كلاماً ؟

ذكر النحويين أن الكلمة والكلام مأخوذة من الكَلَم وهو الجَرْج ، قال ابن جنى^(١) : فمن ذلك الأصل الأول (ك ل م) منه الكَلَم للجرح وذلك للسُّدَّة التي فيه) ثم قال^(٢) : (قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكَلَم والكلام والكلوم وهي الجراح .)

قال ابن الخشاب^(٣) : (واشتقاق الكلام من الكَلَم وهو الجرح ، لأن له تأثيراً في نفس السامع وفي سمعه أيضاً ، ولهذا قال الشاعر^(٤) :

..... وجرح اللسان كجرح اليد^(٥)

وقال ابن حيدره اليمني^(٦) : (وسمي كلاماً لارتباطه بالقلوب فكأنه يكلمها بمعناه ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٧)

(١) الخصائص ١٣/١ .

(٢) المرجع السابق ٢١/١ .

(٣) المرتجل ص ٢٨ ، وينظر الفوائد الضيائية ١٦٥/١ والتبيين ص ١١٧ .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوان ص ١٨٥ وصدره : ولو عن نثا غيره جاءني

ونسبه ابن النحاس في التعليقة ١١١/١ إلى زهير ولم أجده في ديوانه .

(٥) الشاهد فيه أن الكلام كالإكلام ، أي : كالجراح ؛ لأن الكلام يؤثر في نفس السامع كما أن الجرح يؤثر في المجروح ، والبيت من شواهد الخصائص ١٤/١ و ٢١ و شرح المفصل ٢١/١ ، والمرتجل ص ٢٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٩٢/١ ، والتعليقة لابن النحاس ١١١/١ .

(٦) كشف المشكل ص ١٣٢ .

(٧) النساء من الآية ١٦٤

قال بعض المفسرين معناه جرح قلبه بالحكمة تجريحاً . وغير هذا التفسير أحب إلينا ولكننا احتجنا به لأن اللغة تسعه (١)

قال أبو حيان بعد أن ذكر جملة من التعريفات (٢) : (وحده الجزولي وتبعه ابن عصفور بأنه : اللفظ المركب المفيد بالوضع . وهذا من أجور ما حد به) .

ونبه المرادي تنبيهها هاماً حين قال (٣) : (لم يشترط كثير من النحويين في الكلام سوى التركيب الإسنادي ، فمتى حصل الإسناد كان كلاماً ، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد (٤) فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد) ويلاحظ على تعريف الكلام أن أكثرهم صدّره بقوله : "لفظ" وبعضهم صدّره بقوله : "قول" . قال المرادي موضحاً هذه المسألة ومرجحاً أن تصديره بالقول أولى (٥) : (فإن قلت هل الأولى تصدير الحد بـ " اللفظ

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ٤١٤/٣ : (ومن بدع التفاسير أنه من الكلم ، وأن معناه : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن) ثم قال : (هذا إخبار بأن الله شرف موسى بكلامه وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازة) وقال النحاس في إعراب القرآن ٥٠٧/١ : (" تكليماً" مصدر مؤكد ، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً) وقال ابن عطية في المحرر الوجيز ١٣٧/١ (إخبار بخاصة موسى ، وأن الله تعالى شرفه بكلامه ثم أكد الفعل بالمصدر)

(٢) التذييل والتكميل ٣٨ / ١ .

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٠/١

(٤) ينظر الكلام على القصد والفائدة في الصفحة التالية .

(٥) توضيح المقاصد ٢٦٩/١



" كما فعل هنا ^(١) أو بالقول كما فعل في الكافية ^(٢) ؟ قلت : تصديره بالقول أولى ، لأنه أخص ؛ إذا لايقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل وعلى هذا قيل : إن اللفظ أولى من القول) .

(١) يعني ابن مالك في ألفيته وهو قوله : كلامنا لفظ مفيد كاستقم

.....

(٢) يعني قول ابن مالك : قول مفيد طلباً أو خبراً . . هو الكلام كـ " استمع " و " سترى " . ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٧/١ .

المبحث الثالث : شرط الفائدة والقصد

بيّن ابن النحاس معنى الفائدة فقال^(١) : (وقوله^(٢) " المفيد " احتراز من المهملات مثل " ديز " في قلب " زيد " و " رفعج " في قلب " جعفر " وغيره ؛ لأن المهملات لا تفيد معنى يفهم منها عند ذكرها كما يفهم من " زيد " عند ذكره) .

وقال ابن مالك^(٣) : (واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو : " السماء فوق الأرض " و " تكلم أمس ") وقال أيضاً^(٤) : (ويخرج بذلك أيضاً المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو " السماء فوق الأرض " فإنه لا يفيد، فلا يعدّه النحويون كلاماً) .

وقال أبو حيان^(٥) : (وقوله^(٦) " مفيد " قالوا احترز بالمفيد من المتضمن إسناداً لكنه غير مفيد نحو قولهم : " النار حارة " و " السماء فوقنا " و " تكلم الرجل " فإن هذا وإن سمي كلاماً في اللغة لا يسمى كلاماً في اصطلاح النحويين .

(١) التعليقه لابن النحاس ١١٢/١ .

(٢) يعني ابن عصفور .

(٣) شرح التسهيل ٧/١ .

(٤) شرح الكافية الشافيه ص ١٥٨ .

(٥) التذييل والتكميل ص ٢٤/١ .

(٦) يعني ابن مالك .



وقال المرادي موضحاً معنى " مفيد " في تعريف الكلام (١) : (وقوله (٢) :
 " مفيد " فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ " وليس بكلام في الإصلاح ،
 لكونه غير مفيد ، وذلك خمسة أشياء (٣) : الكلمة نحو " زيد " والمركب
 تركيباً تقييدياً نحو " غلام زيد " (٤) ، أو تركيباً إسنادياً لاجهـل كـ
 النار حارة " أو لم يقصد ككلام النائم ، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملـة
 الموصول بها ، فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً في الاصطلاح لكونه
 غير مفيد الإفادة الاصطلاحية وهو إفهام معنى يحسن السكوت عليه) .
 وقال السيوطي مبيناً الخلاف في هذه المسألة (٥) : (وهل يشترط إفادة
 المخاطب شيئاً يجهله ؟ قولان : أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ،
 فلا يسمى نحو : " السماء فوق الأرض " و " النار حارة " و " تكلم رجل "
 كلاماً .

والثاني : لا . وصححه أبو حيان قال : وإلا كان الشيء الواحد كلاماً
 وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به
 ثانياً) .

(١) توضيح المقاصد ٢٦٨/١ ، وينظر شفاء العليل ٩٦/١ وتعليق الفرائد

٧١/١ ، والتصريح ١١٨/١

(٢) يعني ابن مالك .

(٣) ينظر : التصريح ١١٩/١

(٤) التركيب التقييدي مثل : " حيوان ناطق " أما ما مثل به وهو قوله " كلام

زيد " فهو مركب إضافي .

راجع ص ٢٤ .

(٥) الهمع ٤٢/١ .



وقال أبو حيان أيضا ^(١): (وكان بعض من عاصرناه يقول : (العجب لهؤلاء النحاة يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا : " النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان " و " الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان " و " الكل أكثر من الجزء " و " الواحد نصف الإثنين " ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد منه شيئاً ثم طرقه ثانياً وهو قد علم مضمونه أولاً أنه لا يكون كلاماً باعتبار المرة الثانية) والذي يظهر لي وجاهة رأي أبي حيان ، ولهذا قال ابن طولون ^(٢): (وأما نحو " السماء فوقنا والأرض تحتنا " فالأصح أنه كلام) .

أما شرط القصد فكذلك قد حصل فيه خلاف بينهم فابن مالك يرى اشتراط القصد في الكلام حيث يقول ^(٣): (واحترز بمقصود من حديث النائم ، ومحاكاة بعض الطيور الكلام) وتعقبه أبو حيان فقال ^(٤): (قول المصنف رحمه الله : (ومحاكات بعض الطيور للإنسان) ليس بشيء ؛ لأنه قد قال في أول الحد : " ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً " والذي يسمع من محاكاة الطير لم يتضمن ن الكلم ، فليس الطائر ناطقاً بكلم أصلاً فضلاً عن أن يتضمن إسناداً مفيداً ، وإنما هي محاكاة أصوات لا نطق بكلم ، وأما مراجعة الصدى فإنما هو سماع كلامك أنت لا أن ثم كلاماً غير كلامك ولا متكلماً غيرك ، فلا يحتاج أن يحترز منه) .

(١) التذييل والتكميل ٣٤/١

(٢) شرح الألفية ٤١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٧/١

(٤) التذييل والتكميل ٣٦/١ .



قال أبو حيان ^(١): (وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب

الإسنادي فقط ، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد) .

قال السيوطي موضحاً هذه المسألة ^(٢): (وهل يشترط في الكلام القصد ؟ قولان :

أحدهما نعم وجزم به ابن مالك ، وخلاق ، فلا يسمى ما نطق به النائم الساهي كلاماً ، وعلى هذا يزداد في الحد مقصود .

والثاني : لا ، وصححه أبو حيان)

وقال الدماميني ^(٣): (" مقصود " احترز به من كلام النائم والساهي ونحوهما وكثير من النحويين لا يعتبر القصد في الكلام)

ونبه أبو حيان بتنبيه هام حين قال ^(٤): (وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد) .

ونذكر الأزهرى : أنهم لا يحتاجون إلى قولهم " المركب " ؛ لأن المفيد الفائدة مذكورة يستلزم التركيب ، وأنهم كذلك لا يحتاجون إلى قولهم " المقصود " ؛ لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به ^(٥) ،

(١) التذيل والتكميل ٣٦/١

(٢) الهمع ٤٣/١ .

(٣) تعليق الفراند ٧١/١ .

(٤) التذيل والتكميل ٣٦/١ ، وينظر : توضيح المقاصد ٢٧٠/١ .

(٥) التصريح ١١٨/١



المبحث الرابع : هل يشترط في الكلام اتحاد الناطق ؟

للتحوين في هذه المسألة رأيان^(١) : رأي يشترط أن يكون الكلام من ناطق واحد ، فإن اصطلاح رجلان على أن يذكر أحدهما كلمة ويذكر الآخر كلمة أخرى لتتم بهما جملة مفيدة فإن ذلك ليس بكلام لعدم اتحاد الناطق . ويرى بعضهم أنه كلام وإن صدر من ناطقين ، وقد فصل في هذه القضية ابن مالك فقال^(٢) : (وزاد بعض العلماء في حد الكلام " من ناطق واحد " احترازاً من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعل الفعل ، أو خبر المبتدأ ، فإن مجموع الناطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد . وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحداً . وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان^(٣) : أحدهما أن يقول : لا نسلم أن مجموع الناطقين ليس بكلام ، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة ، وليس اتحاد الناطق معتبراً ، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبراً في كون الخط خطأ ، فإنه لو اصطلاح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد ، ويكتب الآخر فاضل ، لكان المجموع خطأ ، فكذلك إذا نطق رجل بزيد ، ونطق الآخر بفاضل وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام

(١) ينظر : شرح التسهيل ٨/١ ، والتذييل والتكميل ٣٩/١ - ٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/١ و ٢٧١ ، وتعليق الفرائد ٧١/١ - ٧٣ والهمع ٤٣/١ .

(٢) شرح التسهيل ٨/١

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٤٠/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/١ ، والهمع ٤٣/١ .



، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر عنه غير المخبر به .

فإن قيل : لو كان مثل ذلك كلاماً كما هو الصادر من ناطق واحد لتساوى في الحكم ، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك ، وذلك منتف ، فبطل كون ذلك كلاماً .

فالجواب أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلاماً ، فإن بعض الكلام صريح ، وبعضه غير صريح ، فنطق المصطلحين إن كان كلاماً فهو غير صريح ، لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر ، كما لا يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد لذلك اختلفا في الحكم .

والثاني من جوابي المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال : كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى ، فمعناهما مستحضر في ذهنه ، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام ، كما يكون كلاماً قول القائل لقوم رأوا شبحاً : زيد أي : المرئى زيد ، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به ، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها .

وقال المرادي ^(١) : (وأقول إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور صدوره إلا من واحد) .

(١) توضيح المقاصد ٢٧١/١ .



وأوضح ذلك السيوطي فذكر أن (١) : صدور الكلام من لسانك لا يتصور ، لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة تكمل على نطق الآخر بالآخرى فكأنها مقدرة في كلامه .



البحث الخامس : أقسام الكلام

ينقسم الكلام على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف (١).

فالاسم (٢): ما دل على معنى في نفسه من غير أن يقتدر بزمان .

(١) ينظر في هذه التقسيم : الكتاب ٢/١ والمقتضب ٣/١ والإيضاح العضدي ٦/١ ، والمسائل العسكرية ص ٨٢ ، واللمع ص ٤٥ والمقدمة المحسبة ٩٢/١ ، والمرتل ص ٥ ، وكشف المشكل ص ١٣٢ ، والفصول الخمسون ص ١٤٩ ، والكناش ١١٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٨٨/١ ، والمقرب ص ٦٨ ، والتعليق لابن النحاس ١١٥/١ ، وبعضهم جعل هذه الثلاثة أقساماً للكلمة ، ينظر الكافية لابن الحاجب ص ٥٩ ولباب الإعراب ص ١٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٦ وابن الناظم ص ٢١ وابن معطي في شرح ألفيته ١٩٧/١ ، وشرح القطر ص ١٦ ، وشرح الشذور ص ٣٣ والفوائد الضيائية ١٧١/١ والنكت الحسان ص ٣٢ ، والتصريح ١٢٤/١ ، والهمع ٢٢/١

(٢) عَرَّفَ الاسم بتعريفات كثيرة ، يقول ابن الخشاب في المرتجل ص ٧) وأما حده فقد أطل الناس فيه وأكثروا) ويقول ابن عصفور في شرح الجمل ٩٢/١ (وقد أكثر الناس في حد الاسم) وقد اقتصر سيبويه في حد الاسم على المثال فقال في الكتاب ١٢/١ : (فالاسم رجل وفرس وحائط) ثم قال : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم يقطع) ثم قال عن الحرف : (وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو " ثم " و " سوف " وواو القسم ولام الإضافة ونحوها) وينظر : المسائل العسكرية ص ٨٣ ، والتلخيص ص ٣٩ وقال المبرد ٣/١ : (أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وعمرو وما أشبه ذلك) وينظر في تعريف كل من الاسم والفعل والحرف : الإيضاح العضدي ٦/١-٨ ، واللمع ص ٤٥ ، ٤٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٥٣/١ و ٢٥٤ والبيان في شرح اللمع ص ٦-٨



والفعل : ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة .
والحرف : ما دل على معنى في غيره (١) .
وقد استدلل العلماء على حصر أقسام الكلمة في هذه الثلاثة بأدلة منها (٢) :-

١ - الدليل النقلى ، حيث روى الزجاجي (٣) عن أبي الأسود الدؤلي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه صنع كتاباً في أصول العربية ، فكان مما كتبه فيه : الكلام كله اسم وفعل وحرف .

وكشف المشكل ص ١٣٣ والتبيين ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ٩٦-٩٢/١ ، والمقرب ص ٦٨ وشرح المفصل ٢٢/٢ والتسهيل ص ٣ ، وشرح التسهيل ٩/١ والكافية لابن الحاجب ص ٥٩ ، وشرح الرضي ٣٥/١ ، ولباب الإعراب ص ١٢٤ وابن الناظم ص ٢١ والإقليد ١٥٩/١ والمخلص ١٠٢/١ و ١٠٣ ، والتعليقة لابن النحاس ١٢٥/١ ، وابن معطي في شرح ألفيته ١٩٧/١ ، والتذيل والتكميل ٤٦/١ - ٤٩ ، وشفاء العليل ٩٧/١ ، والفوائد الضيائية ١٧٢/١ والأشموني ٢٧/١ .

(١) ينظر : الكافية لابن الحاجب ص ٥٩ والتصريح ١٢٥/١ ، وعطالع السعيدة ٩١/١ .

(٢) ينظر في هذه الأدلة : شرح المقدمة المحسبة ٩٢/١ ، وأسرار العربية ص ٣ ، وكشف المشكل ١٦٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٨/١ ، والإقليد ١٥٣/١ ، والفصول الخمسون ص ١٥٠ ، وشرح القطر ص ١٦ ، والنكت الحسان ص ٣٢ ، وشرح الألفية للأندلسي ٧٧/١ والأشموني ٢٧/١ ، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٥٩/١ وحاشية الخضري ١٦/١ .

(٣) ينظر : أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ .



٢ - دليل الاستقراء ، وهو أن أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه وغيرهم استقروا كلام العرب وتتبعوه لم يحدوا غير هذه الثلاثة .

٣ - القسمة العقلية : لأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترب بأحد الأئمة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم والأول الفعل . إضافة إلى أن هذه الأقسام يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ولو كان هناك قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ^(١) وزعم أبو جعفر أحمد بن صابر النحوي أن هناك قسماً رابعاً سماه الخالفة ويعنى به اسم الفعل . وقول أبي جعفر باطل ؛ لأنه خرق للإجماع ، ولأنه وإن سماه بالخالفة فهو داخل في الاسم كما يدل عليه تسميته باسم الفعل ^(٢)

وذكر المرادي ^(٣) أن أول من قسم الكلم إلى هذه القسمة وسماها بهذه الأسماء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وقد انتقد السهلي هذا التقسيم وتعقب قولهم : (أقسام الكلام ثلاثة) فقال ^(٤) : (قال ^(٥) : أق : الكلام ثلاثة " ، فنوع الكلام ثلاثة أنواع وجعل الكلام جنساً جامعاً لها ، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يسمى كلاماً ، وكذلك الحرف والفعل ، كما أنك لو قلت : "

-
- (١) ينظر : أسرار العربية ص ٣ ، وكشف المشكل ٢٦٧/١ .
 (٢) ينظر : شرح اللوحة البدرية ٢١٦/١ ، والأشباه والنظائر ٥/٥ .
 والأشموني مع حاشية الصبان ٢٧/١ .
 (٣) توضيح المقاصد ٢٧١/١ .
 (٤) نتائج الفكر ص ٦١ .
 (٥) يعني الزجاجي .



الحيوان ينقسم قسمين : إنساناً وبهيمة " لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيواناً ، وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس ، وليس كذلك مسألتنا فإن " زيدا " ليس كلاماً على حدته ولا " من " و " عن " ولا ، قام " بل كل واحدة منهن كلمة وليست بكلام (ثم قال ^(١) :) فإن قيل : فما تصحيح عبارة من قال : الكلام ينقسم ثلاثة أقسام ؟ فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يقال : ثلاثة أقسام : خبر

واستخبار وطلب فكل واحد من هذه كلام ، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف) .

وقد قُسم الكلام بتقسيمات أخرى كثيرة منها قول سيبويه ^(٢) : (فمفه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . فأما المستقيم الحسن فقولك : " أتيتك أمس " و " سأتيك غداً " . وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : " أتيتك غداً " و " سأتيك أمس " وأما المستقيم الكذب فقولك " حملت الجبل " و " شربت ماء البحر " ونحوه . وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : " قد زيدا رأيت " و " كي زيد يأتيك " وأشبهه ذلك . وأما المحال الكذب فإن تقول " سوف أشرب ماء البحر أمس ")

وقال أبو حيان ^(٣) : (وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر) وقال ابن هشام ^(٤) : (انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع : خبر ، وطلب ، وإنشاء . وضابط ذلك أنه إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا ، فإن

(١) نتائج الفكر ص ٦٢ .

(٢) الكتاب ٢٥/١

(٣) التذييل ٣٢/١

(٤) شرح الشذور ص ٣٣



احتملها فهو الخبر نحو " قام زيد " و " ما قام زيد " (ثم قال : (١)) وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه ، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء) .

وذكر السيوطي أقوالاً كثيرة في أقسام الكلام فقال (٢) : (اختلف الناس في أقسام الكلام : فالحدائق من النحاة وغيرهم ، أهل البيان قاطبة ، على انحصاره في الخبر والإنشاء ، وقال كثيرون أقسامه ثلاثة : خبر وطلب وإنشاء) ثم ذكر أن بعضهم قسمه إلى أربعة

وبعضهم إلى خمسة وبعضهم إلى ستة وبعضهم إلى عشرة وبعضهم إلى تسعة وبعضهم إلى ثمانية وبعضهم إلى سبعة وبعضهم إلى ستة عشر (٣) .

ثم قال : (والتحقيق : انحصاره في القسمين الأولين (٤) ورجوع بقية المذكورات إليه) .

(١) المرجع السابق

(٢) الهمع ٤٦/١ .

(٣) ينظر الهمع ٤٧/١ وذكر منها : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، وطلب ، وجحود ، وتمن ، وقسم ، وتنبيه ، ودعاء ، واستثناء ، وتعجب .

(٤) يعني الخبر والإنشاء .



البحث السادس : أقل ما يتألف منه الكلام

قال الشيخ عبد القاهر مبيناً معنى الائتلاف^(١) : (واعلم أن معنى الائتلاف الإفادة ، وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك : " زيد أخوك " فـ " زيد " مبتدأ ، و " أخوك " خبره وكل واحد منهما اسم . أو بين الفعل والاسم كقولك : " خرج زيد " و " سرَّ بكر " و " انطلق عبدالله " فهذه أفعال وما بعدها مخبر عنه . فالكلام لا يخلو من جملتين : أحدهما : اسمية كـ " زيد أخوك " وتسمى جملة من المبتدأ والخبر ، والثانية : فعلية كقولك : " خرج زيد " وتسمى جملة من فعل وفاعل . والمقصود وبالاسمية أن يكون الجزء الأول اسماً وبالفعلية أن يكون الأول فعلاً) . وقال عن الحرف^(٢) : (وليس للحرف تأثير في أصل ائتلاف الكلام ، ألا ترى أن سقوطها وثبوتها سواء من هذه الجهة فإذا قلت : " زيد منطلق " كان كلاماً تاماً) .

وقال عن الفعل^(٣) : (اعلم أن الفعل لا يأتلف مع الفعل ، لو قلت " ضحك خرج " لم يجز ، وكذا لا يأتلف الحرف مع الفعل لو قلت : " هل خرج "

(١) المقتصد ٩٣/١ ، وينظر : الإيضاح العضدي ١/١ ، وملحة الإعراب ص ٦٣ ، والمرتجل ص ٢٧ ، وشرح المفصل ٢٠/١ ، والكافية لابن الحاجب ص ٥٩ والكافية الشافية ص ١٥٩ ، وشرح الرضي ٣٣/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٩٤/١ و ١٩٥ ، والتنذيل ٤٢/١ ، والمخلص ١٠٣/١ ، وشرح القطر ٣٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ والتصريح ١٢٠/١ ، والأشموني ٢٦/١ ، والهمع ٤٦/١ .

(٢) المقتصد ٩٤/١ .

(٣) المرجع السابق ٩٥/١ .



أو ما خرج من غير أن تأتي باسم مظهر أو مضر لم يجر ، وكذا لا يقع الاختلاف بين الحرف ولا بين الاسم والحرف ، ولو قلت : " إن إلى " أو " هل من " أو " أن زيدا " أو " ما زيد " من غير جزء آخر لم يجر) .
وقال ابن النحاس ^(١) مبيناً الفرق بين التأليف والتركيب : (والفرق بين التأليف والتركيب : أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصيل فائدة تامة مع التركيب مثل قولنا : " زيد منطلق " و " قام زيد " فالمركب أعم من المؤلف) .

وقال ابن الخشاب موضحاً أقسام تأليف الكلام ^(٢) : (اعلم أن الكلم الثلاث إذا أُلِف بعضها مع بعض حصل من ذلك ستة تأليف ، اثنان منها مفيدان إفادة مطردة ، وآخر منها مفيد إفادة مخصوصة بموضع واحد مقصورة عليه ، وثلاثة مطرحة لأنها لا تفيد . والقسمان الأولان : الاسم مع الاسم كقولك " زيد منطلق " و " الله إلهنا " والفعل مع الاسم كقولك " قام زيد " و " انطلق بشر " والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم في النداء خاصة كقولك : " يازيد " والثلاثة المطرحة هي الفعل مع الفعل ، والحرف مع الفعل ، والحرف مع الحرف . فإذا وقعت الفائدة بالتأليف على ما ذكرنا ، سمّي ذلك المؤلف كلاماً فالكلام اسم للمفيد من القول عند النحويين ، يدلّك على ذلك من رأيهم قول سيبويه ^(٣) .

(١) التعليقة ١١٢/١ .

(٢) المرتجل ص ٢٧ ، وينظر أيضاً شرح القطر ص ٤٦ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٢٢/١ : (وأعلم أن قلت إذا وقعت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا



وقال ابن معطي ^(١): (فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام .
وما عدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم في باب النداء
نحو يا زيد) .

وقال أيضا مبيناً معنى التأليف ^(٢) : (التأليف في اصطلاح أهل العربية
أخص من التركيب مطلقاً ، لأن التأليف من الإلفة وهي الملازمة ولذلك
قال : تأليفه ولم يقل تركيبه) .

وقال ابن مالك ^(٣): (تركيب الكلام إما من اسمين أسند أحدهما إلى
الآخر كإسناد "

ذاهب " إلى " زيد " في قولنا " زيد ذاهب " وإما من اسم وفعل مسند هو
إلى الاسم

كإسناد " فاز " إلى " التائب " في قولنا " فاز التائب " .

وقال ابن هشام ^(٤): (صور تأليف الكلام ست وذلك لأنه يتألف من
اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل واسمين ، أو
من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء) .

(١) الفصول الخمسون ص ١٥٠

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٩٤/١

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٥٩

(٤) شرح القطر ص ٤٦ .



المبحث السابع : الكلمة وإطلاقها على الكلام

عُرف النحويون الكلمة بتعريفات كثيرة . يقول عبد القاهر الجرجاني (١) : (اعلم أن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة ، وتجمع الكلمة على كلمات وكلم) .

وقال ابن معطي (٢) : (والكلمة هي اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد) .
وقال ابن الحاجب (٣) : (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي اسم وفعل وحرف ؛ لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا ، الثاني الحرف .
والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً ، الثاني الاسم ، والأول الفعل) .

وقال الرضي موضحاً تعريف ابن الحاجب (٤) : (واحترز بقوله " لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست بكلمات ... واحترز بقوله : " وضع " عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ " أح " (٥) الدال على السعال ونحو ذلك ... وبقوله " لمعنى " عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كـ " لعم " ونحوه من الهذيانات ... وبقوله " مفرد " عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو " عبدالله " و " ضرب زيد " غير علمين) .

(١) التلخيص ص ٣٦ .

(٢) الفصول الخمسون ص ١٤٩ والكناش ١١٤/١ .

(٣) الكافية ص ٥٩ ، وينظر الكناش ١١٤/١ ، وشرح الألفية لابن معطي

١٩٥/١ وابن عقيل ٢٠/١

(٤) شرح الرضي ٢٢/١

(٥) أح الرجل يوح أحاً : سعل . ينظر : مختار الصحاح ص ٧ ، القاموس

المحيط ص ٢٧١ ، لسان العرب ٣٥/١



د. عبد الله بن عبد العزيز

وقال ابن مالك ^(١): (الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك) ثم قال موضعاً محترزات التعريف ^(٢): (فتصديقه باللفظ مخرج للخط ونحو مما هو كاللفظ في تأدية المعنى . . . والمراد هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كـ " ياء " " زيد " و " تاء " " مسلمة " ولا بعض فعل كهمزة " أعلم " وألف " ضارب " فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بالكلمة لكونه غير مستقل . وقيل الدلالة بالوضع احترازاً من اللفظ المهمل كـ " ديز " مقلوب زيد ، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالة عقلية لا وضعيه ، واحترز بذكر التقدير من أحد جزأي العلم المضاف كـ " امرئ القيس " فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى ، وكلمتان باعتبار اللفظ ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه . والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين ، فأمرؤ القيس اسم واحد تحقيقاً ، لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه ، وهو اسمان تقديراً ؛ لأنه في اللفظ بمنزلة " غلام زيد " . . . ولما كان الاسم بعض ما تناولته الكلمة ، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها " فعل " و " تفعل " دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل : أو منوي معه ، أي مع اللفظ) واستحسن السيوطي تعريف ابن مالك فقال ^(٣): (وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلم اصطلاحاً وأحسن حدودها : قول مفرد مستقل أو منوي معه) .

(١) التسهيل ص ٣ .

(٢) شرح التسهيل ٤/١ و ٥ ، وينظر : شفاء العليل ٩٥/١ ، وتعليق الفرائد ٦٢/١ - ٦٥ ، والهمع ١٩/١ - ٢١ .

(٣) الهمع ٢٠/١



وقال ابن الناذم معرفاً الكلمة ^(١): (المراد بالكلمة لفظ بالقوة ، أو لفظ بالفعل ، مستقل ، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع) ثم بين محركات التعريف فقال ^(٢): (فاللفظ يخرج الخط ، والعقد والإشارة والنصب ، "وبالقوة" مدخل للضمير في نحو افعل وتفعل ، و"لفظ بالفعل" مدخل لنحو "زيد" في "قام زيد" و"مستقل" مخرج للأبغاض الدالة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة و"دال" معمم لما دلالاته ثابتة كـ "رجل" ولما دلالاته زائلة كأحد جزأي امرئ القيس ، لأنه كلمة ، ولذلك أعرب بإعرابين كل على حدة ، "وبجملته" مخرج للمركب كـ "غلام زيد" فإنه دال بجزأيه على جزأي معناه ، و"بالوضع" مخرج للمهمل ، ولما دلالاته عقلية كدلالة اللفظ على حال اللفظ به) .
وبيّن الشريف عمر الكوفي أن الأصل في الكلمة أن تستعمل في المفيدة

فقال ^(٣): (فإن

قال قائل : الكلمة مستعملة في كلام العرب وهي مفيدة ، ويراد بها الجمل ، فكيف يجوز للنحويين أن يستعملوها غير مفيدة ؟ قيل : إنهم تب في ذلك مذهب العرب في قولهم : ما نبس بكلمة ، ولا ترنم بكلمة ، ولا سمعت منه كلمة) .

أما وزن "كلمة" واللغات الواردة فيها فقد بين ذلك ابن يعيش فقال ^(٤):

(١) شرح الألفية ص ٢١

(٢) المرجع السابق ص ٢١ .

(٣) البيان في شرح اللمع ص ٥ .

(٤) شرح المفصل ١٩/١ ، وينظر شرح الشذور ص ١٤



(وفي كلمة لغتان : كلمة بوزن : " نَبَقَة " ^(١) أو " لَبِنَة " ^(٢) وهي لغة أهل الحجاز ، وكلمة بوزن كِسْرَة وسِدْرَة ^(٣) : وهي لغة بني تميم) .
وذكر ابن النحاس أن فيها ثلاث لغات : كلمة وكلمة وكلمة مثل كَبَد وكَبَس وكَبَد ^(٤)

وذكر ابن هشام ^(٥) أن كلمة على وزن نَبَقَة هي الفصحى وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل ^(٦) .

وأما جمع " كلمة " فقد ذكر ابن يعيش أنها تجمع على " كلمات " وكلم
" يقول ^(٧) : (وتجمع الكلمة على كلمات وهو بناء قلة ؛ لأنه جمع على منهاج التثنية ، والكثير : " كلم ") .

(١) النبق : ثمر السدر ، والواحدة منه بالهاء نبقة . ينظر : العين ١٨١/٥ ، ومعجم مقاييس اللغة ٣٨٢/٥ ، ولسان العرب ٤٣٢٨/٦ .

(٢) اللبنة واللبننة : التي يبني بها ، وهو المضروب من الطين مربعا ، والجمع لبن ولبن . ينظر الصحاح ٢١٩٢/٦ ، واللسان ٣٩٩١/٥ .

(٣) السدر : شجر النبق ، واحدها سِدْرَة ، ينظر : العين ٢٢٤/٧ ، والمصباح المنير ص ١٠٣ ، ومختار الصحاح ص ٢٩٢ ، والقاموس المحيط ص ٥٢٠ ، واللسان ٢٩٧١/٣ .

(٤) التعليقة ١٢٩/١ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ١٤ .

(٦) منها قوله تعالى (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ) المؤمنون من الآية ١٠٠ ، وقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ) آل

عمران من الآية ٤٥ .

(٧) شرح المفصل ١٩/١ ، وينظر شرح الشذور ص ١٤ .



ونبه ابن مالك رحمه الله على أن تصدير حد الكلمة بـ " اللفظ " أولى من : " اللفظة " قال ^(١) : (لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد) ثم قال ^(٢) : (ولذلك قلما يوجد في عبارة المتقدمين : لفظة ، بل الموجود في عباراتهم لفظ ، كقول سيبويه في الباب الذي ترجمته : هذا باب اللفظ للمعاني ^(٣) : (واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين (...)

قال ابن مالك ^(٤) : ولم يقل اختلاف اللفظتين ، فتصدير حد الكلمة بـ " لفظة " مغل ومخالف للاستعمال المشهور بخلاف تصديره بـ " لفظ " . ومما تجد الإشارة إليه أن الكلمة قد تطلق ويرد بها الكلام ، يقول الشريف عمر الكوفي ^(٥) : (فأما قولهم : ذكر فلان في كلمته ، وقولهم : كلمة شاعرة للقصيدة فإنهم يريدون بذلك جملاً من الكلام) . ويقول ابن الخشاب ^(٦) : (فأما الكلمة فمنطوقة في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث ، وقد جاء في استعمالهم منطوقة على الجمل الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض ، فمن ذلك تسميتهم القصيدة بأسرها كلمة ، فيقولون : لفلان كلمة شاعرة ، وكلمة مخزية ، يريدون القصيدة) .

(١) شرح التسهيل ٤/١ .

(٢) المرجع السابق ٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٤/١

(٤) شرح التسهيل ٤/١

(٥) البيان في شرح اللمع ص ٥ .

(٦) المرتجل ص ٣١ وينظر شرح التسهيل ٣/١ ، وشرح الرضي ٢/١

وقال ابن النازم موضحاً هذه المسألة (١) : (وقد يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام : من اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه كقوله صلى الله عليه وسلم (٢) : أصدق كلمة

قالها شاعر كلمة لبيد (٣) وهو قوله :

الاكل شيء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محالة زائل (٤)

وكقولهم : كلمة الشهادة ، يريدون : لا إله إلا الله محمد رسول الله . وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه (٥) (

(١) شرح الألفية ص ٢٢ ، وينظر : التذييل والتكميل ١٥/١ وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، وشرح القطر ص ١٥ وتعليق الفرائد ٦٦/١ ، وشرح الألفية للأندلسي ٨٠/١ ، والتصريح ١٣٣/١ و ١٣٤ ، والهمع ١٩/١ والمطالع السعيدة ٨٩/١

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٧/٧ ومسلم ١٧٦٨/٤ ، وابن ماجه في سننه ١٢٣٦ ، وأحمد في مسنده ٢٤٨/٢

(٣) للصحابي الجليل لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ١٣٢ .

(٤) الشاهد فيه أن الكلمة قد يراد بها الكلام أي الجمل المفيدة ، وفي البيت شاهد نحوي آخر هو نصب لفظ الجلالة على أن " خلا " فعل بدليل دخول " ما " المصدرية ، والبيت من شواهد منهج المسالك لأبي حيان ص ٣ ، والتصريح ١٣٣/١ ، والأشموني ٣٣/١ ، والفرائد الجديدة ٤١/١ ، والهمع ١٩/١ و ٢٨٧/٣ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٦٣/١ والدرر اللوامع ٧١/١ والخزانة ٢٥٣/٢ .

(٥) وينظر شرح ألفية ابن معطي ١٩٦/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٤/١



المبحث الثامن: بم يبدأ بتعريف الكلمة أم الكلام؟

من النحويين من بدأ بتعريف الكلمة ^(١)، ومنهم من بدأ بتعريف الكلام ^(٢). ولكل وجهته فيما ذهب إليه .

يقول ابن معطي معتذراً لتقديمه تعريف الكلام ^(٣): (فإن قيل : كان الأولى أن يبدأ بتعريف الكلمة ؛ إذ تعريف الجزء سابق على تعريف الكل ، قيل: إنما بدأ بتعريف الكلام وهو مركب ؛ لأنه أشرف من المفرد ؛ لإفادته جميع ما تفيدته أفراده من غير عكس كُلي ، لأنه يفيد زيادة لا تفيدها المفردات ، ولأن التركيب هو الغرض من وضع المفردات) .
وقال الدماميني معتذراً لتقديم ابن مالك تعريف الكلام ^(٤): (إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه هو المقصود في الحقيقة ، إذ به يقع التفاهم) .

(١) كالزمخشري في المفصل ص ١٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٨/١ ، وابن الحاجب في الكافية ص ٥٩ ، وابن مالك في التسهيل ص ٣ ، والرضي ١٩/١ ، والإسفراييني في لباب الإعراب ص ٦٢٤ ، وابن هشام في شرح الإستقرايين القطر ص ١٥ ، وأبو حيان في النكت الحسان ص ٣٢ والسيوطي في الهمع ١٩/١ .

(٢) كأبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ٦/١ ، والمسائل العسكرية ص ٨٣ ، وابن جنبي في اللمع ص ٤٥ ، وابن حيدرة اليمني في كشف المشكل ص ١٣١ ، وابن عصفور في المقرب ص ٦٧ ، وفي شرح الجمل ٨٥/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٥٧ وابن النحاس في شرح المقرب ١٠٨/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١١/١ ، وابن معطي في شرح الفيتة ١٩٠/١ ، والفصول الخمسون ص ١٤٩ ، والسيوطي في الفرائد الجديدة ٣٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٩٤/١

(٤) توضيح المقاصد ٢٦٧/١

د. عبد الله بن عبد العزيز
حدّ الكلمة

وقال الرضي معتزلاً لتقديم حدّ الكلمة ^(١): (إنما قدم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب ؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه)

(١) شرح الرضي ٣١/١ .



المبحث التاسع : الكلم

قال سيبويه في أول كتابه ^(١) : (هذا علم ما الكلم من العربية)
قال السيرافي شارحاً قول سيبويه ^(٢) : (وأما الكلم فقد يسأل
السائل فيقول : لِمَ لَمْ يَقُلْ الكلام أو الكلمات ؟ والجواب أن الكلام
يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع ، والكلم جماعة
كلمة . . . وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف
وهي جمع) .

وقال الأعمى الشنتمري ^(٣) موضحاً عبارة سيبويه : (ويسأل عن
الكلم فيقال : لِمَ لَمْ يَقُلْ الكلام أو الكلمات ؟ فالجواب أن الكلام
مصدر مبهم لا يخص شيئاً من شيء ، والكلم جمع كلمة وإنما
أراد أن يبين الاسم والفعل والحرف وهي جمع فعبر عنها بأشكال
الألفاظ بها ، ولم يقل الكلمات ؛ لأن الكلم أخف منها في اللفظ
فاكتفى بالأخف عن الأثقل) .

وقال الشريف عمر الكوفي ^(٤) : (وسيبويه استعمل الكلم فيما
كان دالاً على معنى لا يكون مفرداً ، إذا لم يكن مركباً ، فإذا تركب
بعضه مع بعض سموه كلاماً ولم يسموه كلمة) .

(١) الكتاب ١٢/١ .

(٢) شرح الكتاب ٤٩/١ ، وينظر : شرح الكتاب للبطلوسي ٢٠٩/١ -

٢١٣ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠١/١

(٤) البيان في شرح اللمع ص ٤

وقال الأتباري^(١) معرفاً للكلم : (إن قال قائل ما الكلم : قيل :
الكلم اسم جنس واحدة كلمة كقولك : " نبقة " وتبقى " ولبنة " و
لبن ") .

وقال ابن النحاس^(٢) : (والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ،
لأنه جمع ، ولهذا قال سيبويه رحمه الله : " هذا باب علم الكلم
من العربية " ولم يقل " من الكلمة " ، لأنه أراد نفس ثلاثة
أشياء : الاسم والفعل والحرف ، فجاء بما لا يكون إلا جمعاً) .

ومن خلال التعريفين السابقين للكلام^(٣) والكلم^(٤) يتبين أن بينهما
فرقاً .

يقول ابن الخشاب^(٥) مبيناً فرق الكلم عن الكلام : (والكلم أقل
ما يكون ثلاثة أجزاء ويكون مفيداً وغير مفيد ، والكلام لا يشترط
فيه عدة الأجزاء ولكن تشترط فيه الإفادة فقط) .

(١) أسرار العربية ص ٣ ، وينظر : الفصول الخمسون ص ١٤٩ ، وشرح
التسهيل ٢٧/١ ، وشرح الرضي ١٩/١ ، وابن الناظم ص ٢٠ ، والتذييل
٢٨/١

(٢) التعليقة ١٢٧/١ .

(٣) ينظر ذلك ص ٩ .

(٤) ينظر ذلك في الصفحة السابقة .

(٥) المرتجل ص ٣٠ ، وينظر أسرار العربية ص ٣ ، وشرح المفصل لابن
يعيش ٢١/١ ، والفصول الخمسون ص ١٤٩ وشرح ابن عقيل ٢٠/١ ،
والهمع ٤٧/١ .



وقال ابن الناطم^(١): (وبين الكلام والكلم عموم من وجه وخصوص من وجه ، فالكلام أعم من قبل أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعداً ، وأخص من قبل أنه لا يتناول غير المفيد . والكلم أعم من قبل أنه يتناول المفيد وغير المفيد ، وأخص من قبل أنه لا يتناول المركب من كلمتين ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة) .

وقال ابن عقيل^(٢): (وقد يجتمع الكلام والكلام في الصدق وقد ينفرد أحدهما . فمثال اجتماعها : " قد قام زيد " فإنه كلام ، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه

مركب من ثلاث كلمات ، ومثال انفراد الكلام " إن قام زيد "^(٣) ومثال انفراد الكلام " زيد قائم "^(٤) .

وفصل الأزهري في إيضاح الفرق فذكر أن بين الكلام والكلم عمومًا من وجه خصوصًا من وجه ، قال^(٥): (فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد كـ " ضربت

زيداً " وعلى غيره أي : غير المفيد كـ " إن قام زيد " ، وأخص من جهة اللفظ ، لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كـ " قام زيد " والكلام أعم من جهة اللفظ ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ،

(١) شرح الألفية لابن الناطم ص ٢١ ، وينظر شرح الألفية لابن معطي ١٩٥/١

(٢) شرح ابن عقيل ٢٠/١ ، ٢١

(٣) هذا كلم وليس كلاماً ، لأنه لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

(٤) هذا كلام وليس كلماً ، لأنه مؤلف من كلمتين فقط والكلم لا بد فيه من ثلاث كلمات فأكثر .

(٥) التصريح ١٢٨/١ ، وينظر توضيح المقاصد ٢٧٢/١ و الهمع ٤٧/١

والخص من جهة المعنى ، لكونه لا ينطلق على المفيد فتحو " زيد قسام
أبوه " كلام لوجود الفائدة ، وكلم لوجود الأفراد الثلاثة التي هي : " زيد
و " قام " و " أب " بدون الهاء ، بل الأربعة بالهاء من أبوه ... و " قسام
زيد " كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .

فإن كان الكلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .

فإن كان الكلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .

فإن كان الكلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .

فإن كان الكلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .

فإن كان الكلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة ، و " إن قلم زيد " بال
عكس ، أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة) .



المبحث العشر : القول وعلاقته بالكلام

القولُ أعمُّ من الكلام والكلم والكلمة ^(١) ، يقول ابن يعيش مبيناً ذلك ^(٢) :
(ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم ، والجواب أن الكلام عبارة الجمل المفيدة ، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعل والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها وأما القول فهو أعم منهما ، لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً ، والكلام والكلم أخص منه) .

وممن فرق بينهما ابن جني ^(٣) : يقول : (ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه فعبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة) .

وذكر الشلوبين ^(٤) أن من النحويين من جعل الكلام والقول بمعنى واحد ومنهم من فرق بينهما (ثم قال : (والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة .)

وقال ابن مالك في ألفيته : و"القول عم" بمعنى أن القول يطلق على الكلم والكلمة والكلام ^(٥) وقال الرضي ^(٦) : (فالقول والكلام واللفظ من

(١) ينظر الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٤٩

(٢) شرح المفصل ٢١/١

(٣) الخصائص ١٨/١ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٢٠٠/١

(٥) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٤/١ ،

(٦) شرح الرضي ٢٠/١

حيث أصل اللغة بمعنى ، يطلق على كل حرف من حروف العجم كان ،
أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه ، مفيداً كان أو لا لكن القول
اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام) .

وقال ابن عقيل ^(١) : (ثم ذكر المصنف - رحمة الله تعالى - أن القول
يعم الجميع ، والمراد

أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول ،
وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد) .

وفصل الأزهري في هذه المسألة فقال ^(٢) : (والقول على الأصح عبارة
عن اللفظ المفرد

أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أو لا ، ولهذا قال الناظم
: والقول عم . فهم أعم من الكلام لاتلاقه على المفيد وغيره ، ومن
الكلم ، لاتلاقه على المركب

من كلمتين فأكثر ، ومن الكلمة لاتلاقه على المفرد والمركب عموماً
مطلقاً ، لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ، وانفراده في مثل : " غلام
زيد " فإنه ليس كلاماً ، لعدم الفائدة ، ولا كلاماً ؛ لعدم الثلاثة ، ولا كلمة
؛ لأنه اثنان ، لا عموماً من وجه دون وجه ؛ إذ لا يوجد شيء من
الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلمة وجد واحد منها وجد القول ولا
عكس) .

(١) شرح ابن عقيل ٢٠/١ .

(٢) التصريح ١٣٠/١ .



المبحث الحادي عشر : الجملة وعلاقتها بالكلام

من النحويين من يرى أن الجملة والكلام مترادفان ^(١) يقول ابن جنسي ^(٢) : (أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو " زيد أخوك ") ومنهم من يرى أن الجملة أعم من الكلام ؛ لأن الكلام من شرطه الفائدة بخلاف الجملة ، وعلى هذا الرأي يكون حدُّ الجملة : القول المركب ^(٣)

يقول ابن هشام ^(٤) : (شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها ، الكلام : هو القول المفيد بالقصد ، والمرد بالمفيد ما دل به على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ " زيد قائم " وما كان بمنزلة أحدهما نحو " ضرب اللص " و " أقائم الزيدان " و " كان زيد قائماً " و " ظننته قائماً " . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ^(٥) فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة ، والصواب أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الفائدة بخلافها ، ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام) .

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣/١ ، والهمع ٤٩/١

(٢) الخصائص ١٧/١ .

(٣) الهمع ٤٩/١ .

(٤) المغني ص ٤٩٠ .

(٥) ينظر المفصل ص ١٥ .



ويقول الرضي^(١) : (والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن
الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ، كالجملة التي هي خبر
المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل . فيخرج المصدر وأسماء الفاعل
والمفعول والصقه الشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما
تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا
ينعكس) .

وقال السيوطي مضعفاً قول الزمخشري^(٢) : (ذهب ظائفة إلى أن
الجملة والكلام مترادفان ، وهو
ظاهر قول الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال
ويسمى الجملة ، والصواب أنها
أعم منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها) .

(١) شرح الرضي ٣٣/١

(٢) الهمع ٤٩/١



الخاتمة

الحمد لله متم النعم ، أحمدده سبحانه وأشكره على إتمامه ، وابتداء هذا البحث وإتمامه ، وأسأله تعالى أن ينفع به ، ويسدد نتائجه ، ولعلني أبين في هذه الخاتمة خلاصة هذا البحث ونتائجه فيما يلي:

- ١- يتفق المعنى اللغوي للكلام مع المعنى الاصطلاحي على التركيز على أن يكون الكلام مفهوماً ومفيداً للمخاطب .
- ٢- أن الكلام في اللغة لفظ مشترك بين معان كثيرة يجمعها الإفادة ، وتسمى الدوال كالخط ، و الإشارة ، ولسان الحال ، وتسمى هذه الدوال كلاماً لقيامها مقام الكلام في إفادة المخاطب .
- ٣- أن التعريف اللغوي للكلام أعم من التعريف الاصطلاحي ؛ لأن الكلام لغة : كل ما أفاد سواء كان بلفظ أم بغير لفظ ، أما التعريف الاصطلاحي فلا بد أن يكون بلفظ ، أي : بنطق لكي يسمى كلاماً .
- ٤- أن تعريفات النحويين لا تكاد تخلو من شرطين هما : اللفظ والفائدة .

- ٥- أن الاختصار على اللفظ والفائدة لا يكفي في تعريف الكلام ؛ لأن قولك : "زيد" و "كتاب" و "فرس" ، يصدق عليه أنه لفظ مفيد ، ولذا زاد بعضهم : "مركب" وهي لا تكفي أيضاً ، لأن قولك : "كتاب زيد" و "فرس عمرو" يصدق عليها أنها : لفظ مفيد مركب ؛ لكنها ليست كلاماً . ولهذا زادوا "تركيباً إسنادياً" لكنها لا تكفي كذلك ؛ لأن قولك : تأبط شراً - مسمى به - ليس كلاماً وهو مركب إسنادي . ولذا ما وجدت أحسن من تعريف الكلام بأنه : لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، أو لفظ مفيد فائدة تامة .



٦- أن الكلام مشتق من اللفظ وهو الجرح ، فإن الكلام يؤثر في النفس سروراً أو حزناً . كما أن الكلام وهي الجراح تؤثر في المجروح .

٧- أن الصحيح أنه لا يشترط في الكلام إفادة المخاطب شيئاً يجهله ، وإلا صار الشيء

الواحد كلاماً وغير كلام ؛ لأنه إذا خطب به من يجهله صار كلاماً ، ثم إذا خطب به مرة أخرى صار غير كلام لعمله به .

٨- أن كثيراً من النحويين لم يشترط " القصد " وعليه فإن ما نطق به النائم والساهي يسمى كلاماً .

٩- أنه يشترط في الكلام اتحاد الناطق إلا إذا اقتصر أحد المتكلمين على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بها فإن مجموعها كلام ، لأن معناها مستحضر في الذهن فهو كالمقدر . أما أن يتكلم واحد بكلمه والآخر بأخرى ولا ارتباط بينهما فلا يسمى كلاماً .

١٠- أن هناك فرقاً بين تأليف الكلام وتركيبه . فالتأليف تركيب مع وجود فائدة تامة ، لأنه من الإلفة وهي الملازمة . وعلى ذلك فالتأليف أخص من التركيب ، لأنه تركيب وزيادة .

١١- أن الكلام لا يمكن أن يتألف من أقل من كلمتين : اسمين أو اسم وفعل .

١٢- أن من النحويين من بدأ بتعريف الكلمة ، ومنهم من بدأ بتعريف الكلام ، ولا مشاحة في ذلك ، ولكل وجهته فيما ذهب إليه .

١٣- أن الكلم ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ، ولا يشترط فيه الفائدة . فإذا نظرنا إلى اشتراط تركيبه من ثلاث فأكثر كان أخص من الكلام ، وإذا نظرنا إلى كونه لا يشترط فيه الفائدة كان أعم من



الكلام . وهذا معنى قول النحويين : بين الكلام والكلم عموم من وجه وخصوص من وجه آخر .

١٤- أن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة ، فهو عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان مفيداً أو غير مفيد قليلاً كان أم كثيراً .

١٥- أن الجملة أعم من الكلام ؛ لأن الكلام يشترط فيه الفائدة بخلاف الجملة ، ولهذا يقولون : جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة . وكلها جمل غير مفيدة . وأخيراً إن أصبت فمن الله سبحانه ، وإن أخطأت فمن نفسي و الشيطان ، وعذري أنني اجتهدت . استغفر الله وأتوب إليه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



ب - فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق .
- لمحمد بن أحمد المكناسي ، تحقيق حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشيد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب .
- لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- أساس البلاغة .
- لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- أسرار العربية .
- لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق .
- الأشباه والنظائر في النحو .
- لجلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- إعراب القرآن .



لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس تحقيق
عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت
الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ .

- الأغاني .

لأبي الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية -
القاهرة ١٣٤٥ هـ

- الإقليد - شرح المفصل .

لأحمد بن محمود الجندي ، تحقيق الدكتور محمود أحمد
الدرأويش - ١٤٢٣ هـ .

- أمالي الزجاجي .

لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي ، تحقيق وشرح عبد
السلام هارون ، القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ

- أمالي ابن الشجري .

لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي المعروف بابن
الشجري ، تحقيق د. ر. محمود محمد الطناحي ، مطبعة
المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

- أمالي المرتضي .

للشريف المرتضي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة . الطبعة الأولى

١٣٧٣ هـ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين

والكوفيين .

لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الإتيصاف من
الإتيصاف لمحي الدين عبد الحميد ، دار الباز للنشر
والتوزيع ، مكة المكرمة .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

لأبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة
الخامسة ١٣٩٩هـ .

- الإيضاح العضدي .

لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / حسن شاذلي
فرهود ، مطبعة دار التأليف بمصر ، الطبعة الأولى
١٣٩٨هـ .

- الإيضاح في شرح المفصل .

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ،
تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني بغداد
- البحر المحيط .

لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد
عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي .

لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد
الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ .



- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز .
للغفيرة زابادي ، تحقيق محمد علي النجار وعبد العظيم
الطحاوي ، القاهرة ١٣٨٣هـ .
- البيان في شرح اللمع .
للشريف عمر الكوفي ، تحقيق الدكتور علاء الدين حموية
، دار عمار - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .
- البيان والتبين .
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الفكر للجميع
١٩٦٨ م .
- تاج العروس .
للزبيدي ، تحقيق إبراهيم التريزي ، دار إحياء التراث
العربي - بيروت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين .
لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن
سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان ،
الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .
لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ،
الجزء الأول والثاني ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى
١٤١٨هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب
العربي ، القاهرة ١٣٨٧هـ .



- التصريح بمضمون التوضيح .
- للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- التعريفات .
- للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .
- لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه .
- لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- تفسير أبو السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم .
- لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مكتبة الرياض الحديثة ، مطبعة السعادة
- تفسير البغوي المسمى : معالم التنزيل .
- لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك ، ومروان سوار ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .



- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن .

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، هذبه وخدمه الدكتور
صلاح عبد الفتاح الخالدي ، دار القلم ، دمشق الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ .

- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق
عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي بيروت ،
١٤٢٧ هـ .

- التفسير الكبير .

للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،
الطبعة الثالثة .

- تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل .

للإمام عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار الكلم
الطيب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

- التلخيص - شرح الجمل .

للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور عبد الحليم
المرصفي .

- تهذيب اللغة .

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق الأستاذ
محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، مطابع سجل العرب ،
القاهرة .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

للمرادي المعروف بابن أم قاسم ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

- الجامع لأحكام القرآن .

للقرطبي ، تحقيق الدكتور / عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ .

- جمهرة اللغة .

لابن دريد الأزدي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الطبعة الأولى .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

للشيخ محمد الدمياطي الخضري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

مطبوع بهامش شرح الأشموني ، دار الفكر ، بيروت .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب .

لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الثانية .

- الخصائص .

لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية .

لأحمد بن الأمين الشنقيطي تحقيق الدكتور عبد العال سالم
مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ .

- ديوان امرئ القيس .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٦٩ م ، الطبعة الثالثة .

- ديوان رؤبة = مجموع أشعار العرب .
وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى
بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي - برلين
١٩٠٣ م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى .
صنعة الإمام أبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة
دار الكتب للنشر - القاهرة - الدار القومية للطباعة
والنشر - القاهرة ١٣٨٤ هـ .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة .
دار صادر - بيروت - ١٩٦٩ م .

- ديوان لبيد بنبيعة العامري .
دار صادر ، بيروت .

- سنن ابن ماجه .
طبع المكتبة الإسلامية - استانبول .

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك .



شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي ، تحقيق
الدكتور عبد الحميد الكبيسي - دار الكتب العلمية بيروت ،
الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد ، وبهامش
حاشية الصبان ، دار الفكر ، بيروت .

- شرح ألفية ابن مالك .
للشارح الأندلسي أبي عبد الله محمد بن أحمد الهواري ، تحقيق
الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأهرية
للتراث ، القاهرة - ١٤٢٠هـ .

- شرح ألفية ابن معطي .
لابن جمعه الموصلي ، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي ،
الناشر مكتبة الخريجي الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- شرح التحفة الوردية .

لزين الدين عمر بن زعفر بن عمر الوردية ، تحقيق الدكتور
عبد الله علي الشلال ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ،
١٤٠٩هـ .

- شرح التسهيل .
لابن مالك الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد
والدكتور محمد بدوي المختون ، الناشر هجر للطباعة والنشر
، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- شرح جمل الزجاجي .



لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور صاحب أبو
جناح ، طبعة المكتبة الفيصلية .

- شرح جمل الزجاجة .

لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب
، معهد البحوث العلمية - مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .

- شرح الرضي على الكافية .

لرضي الدين الاسترأبادي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ،
منشورات جامعة بنغازي .

- شرح شذور الذهب .

لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،
المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٩هـ .

- شرح العقيدة الطحاوية .

لصدر الدين علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط
، دار البيان - دمشق الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،
بيروت ١٤١٥هـ .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري
، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ .

- شرح قطر الندى وبل الصدى .

لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،
دار الخير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .



- شرح الكافية الشافية .
لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار
المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- شرح كتاب سيبويه .
لأبي الفضل البطلوسي ، تحقيق الدكتور معيض بن مسعود
العوفي ، دار المآثر المدينة المنورة .
- شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية .
لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور هادي نهر ، مطبعة
الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٣٩٧ هـ .
- شرح المفصل .
لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير .
لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين ، تحقيق الدكتور
تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية
١٤١٤ هـ .
- شرح المقدمة المحسبة .
لظاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة
العصرية ، الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٦ .
- شرح المقرب المسمى : التعليقة .
لبهاء الدين بن النحاس الحلبي ، مكتبة دار الزمان
للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ .
- الشعر والشعراء .



لأبي محمد بن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث
القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل .

لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق الدكتور عبدالله
البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ .

الصاح = تاج اللغة وصحاح العربية .

لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ،
دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

صحیح البخاری .

المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٨١ م

صحیح مسلم .

ت / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ .

كتاب العين .

لأبي عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي
المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

العيني = المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .

لمحمود بن أحمد العيني بهامش خزانة الأدب للبغداد ، الطبعة
الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى .

الفرائد الجديدة .

للشيخ عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق الشيخ عبد الكريم

المدرس ، العراق وزارة الأوقاف للتراث الإسلامي .



- الفصول الخمسون .
لابن معطي ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، مطبعة
الحلبي ، القاهرة .
- الفوائد الضيائية = شرح كافية ابن الحاجب .
لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق الدكتور أسامة
طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد
١٤٠٣هـ .
- القاموس المحيط .
للفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية
١٤٠٧هـ .
- قطر الندى وبل الصدى .
لابن هشام الأنصاري ، شرح وتعليق الدكتور طه محمد المزيني
، والأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة محمد علي صبيح
- القاهرة - ١٣٨٨هـ .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح .
لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق الدكتور فيصل الحفيان ،
مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
- الكافية في النحو .
لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ، الناشر مكتبة
دار الوفاء ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- الكامل في اللغة والآدب .
لأبي العباس المبرد ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- الكتاب .



الإمام النحاة سيويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .

- كتاب الكناش في النحو والصرف .

لعماد الدين أبي الفداء الأيوبي ، تحقيق الدكتور رياض بن حسن
الخواء ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ .

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل .

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء
التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- كشف المشكل في النحو .

لعلي بن سليمان بن حيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور هادي عطية
مطر ، دار عمار - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .

- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع
الفقهية .

للإمام جمال الدين الإسنوي تحقيق الدكتور محمد حسن عواد ،
دار عمار - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

- اللامات .

لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، المطبعة
الهاشمية ، دمشق ١٩٦٩ م .

- لباب الإعراب .

لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، تحقيق بهاء
الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي - الرياض ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .



- لسان العرب .
- لابن منظور ، دار المعارف .
- اللمع في العربية .
- لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- مجالس ثعلب .
- لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٤٨ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .
- للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- مختار الصحاح .
- للإمام الرازي ، ترتيب محمود خاطر بك ، دار الفكر بيروت ١٤٠١ هـ .
- المرتجل .
- لابن خشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ .
- المسائل العسكرية .
- لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل .
- دار صاد - بيروت .
- المصباح المنير .



لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ، مكتبة لبنان ، بيروت
١٩٨٧م

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة .

لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور نبهان
ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد ١٩٧٧م .

- معاني القرآن .

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح
إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م .

- معجم شواهد النحو الشعرية .

للدكتور حنا جميل حداد - دار العلوم للطباعة
والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ،
بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

- معجم مقاييس اللغة .

لأحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل
، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك
ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، الطبعة الخامسة ، بيروت

١٩٧٩م .

- المفصل في علم اللغة .

لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار
إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ

- المقتصد في شرح الإيضاح .

لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،
الناشر ، دار الرشيد عام ١٩٨٢م .

- المقتضب .

لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة
، عالم الكتب بيروت .

- المقرب .

لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلى
محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة
الأولى ١٤١٨هـ

- الملخص في ضبط قوانين العربية .

لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق الدكتور علي
سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

- منهج السالك في الكلام على ألفيه ابن مالك .

لأبي حيان الأنديسي ، تحقيق الاستاذ سدي جليزر .

- نتائج الفكر في النحو .

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق الدكتور
محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .

لأبي حيان الأنديسي ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .



- النكت في تفسير كتاب سيبويه .
للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، منشورات معهد
المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- همع اللوامع في شرح جمع الجوامع .
لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الأستاذ أحمد شمس الدين ، دار
الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

ج - فهرس الموضوعات

المقدمة	
الفصل الأول : الكلام عند اللغويين	
المبحث الأول : تعريفه	
المبحث الثاني : أنواعه	
الفصل الثاني : الكلام عند النحويين	
المبحث الأول : تعريفه	
المبحث الثاني : لم سمى الكلام كلاماً ؟	
المبحث الثالث : شرط الفائدة والقصد	
المبحث الرابع : هل يشترط في الكلام اتحاد الناطق ؟ ..	
المبحث الخامس : أقسام الكلام	
المبحث السادس : أقل ما يتألف منه الكلام	
المبحث السابع : الكلمة وإطلاقها على الكلام	
المبحث الثامن : بم يبدأ بتعريف الكلمة أم الكلام ؟ ...	
المبحث التاسع : الكلم وعلاقته بالكلام	
المبحث العاشر : القول وعلاقته بالكلام	
المبحث الحادي عشر : الجملة وعلاقتها بالكلام	
الخاتمة	
فهرس الآيات القرآنية	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	